الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة **٣٧**

الإثنين، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة رامبالي (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٨٦ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(أ) **مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية** (A/69/255)

(ب) **مشروع القرار** (A/69/L.7)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أدعو السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى عرض تقرير الوكالة لعام ٢٠١٣.

السيد أمانو (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالإنكليزية): لقد حدثت تطورات مهمة في العديد من مجالات أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منذ أن خاطبت الجمعية العامة قبل عام (انظر A/68/PV.43). وسأسلط الضوء على بعضها بإيجاز شديد.

تنظر دول العالم الآن في إمكانية وضع أهداف جديدة للتنمية المستدامة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وأعتقد أن العلوم والتكنولوجيا لديها الكثير الذي يمكن أن تسهم به في التنمية المستدامة في مجالات مثل الصحة، والزراعة، وإدارة المياه والتطبيقات الصناعية والطاقة. وأرجو من جميع الدول الأعضاء المساعدة على ضمان الاعتراف صراحة بأهمية العلم والتكنولوجيا كجزء أساسي من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ويضطلع برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور رئيسي في كفالة وصول البلدان النامية إلى العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. إن تأثير عملنا على الحياة اليومية لملايين الناس في جميع أنحاء العالم تأثير هائل ويستحق أن يحظى بقدر أكبر من الاعتراف. وعلى سبيل المثال، يساعد تعريض المواد الغذائية للإشعاع في إبقائها

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

طازجة لفترة أطول وحمايتها من الطفيليات. ولا تؤثر تلك العملية على جودة الأغذية، وتمكن المزارعين والمنتجين في البلدان النامية من زيادة الصادرات من الأغذية. وتكفل الوكالة الدولية للطاقة الذرية توافر التقنيات مثل تحليل نسبة النظائر المشعة من أجل المساعدة في تحديد مدى سلامة المواد الغذائية، بما في ذلك النبيذ والعسل. ويساعد ذلك أيضا على مكافحة الغش المتزايد في المواد الغذائية في جميع أنحاء العالم، مع حماية المنتجين الشرعيين وكفالة الأمن الغذائي.

وتظل مكافحة السرطان في البلدان النامية أولوية قصوى. هذا العام، ساعدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المستشفى الجامعي في أوروغواي في الحصول على معجل خطي لكي يتسنى له توفير العلاج الإشعاعي لمرضى السرطان. ويعمل برنامج عملنا لعلاج السرطان مع شركاء مثل منظمة الصحة العالمية لإنقاذ حياة الآلاف في البلدان النامية عن طريق مساعدتها في وضع برامج شاملة لمكافحة السرطان. هذا العام، على سبيل المثال، حددت بعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى فيجي ضرورة وضع برنامج وطني يتضمن الوقاية من السرطان والكشف المبكر والعلاج والرعاية بغرض المتابعة.

وفي الشهر الماضي، أعلنت أن الوكالة ستوفر أجهزة التشخيص المتخصصة لمساعدة سيراليون في مكافحة مرض فيروس الإيبولا. ومن المقرر تقديم دعم مماثل إلى البلدان المتضررة الأخرى – ليبريا وكوت ديفوار وغينيا. ستساعد الأجهزة تلك البلدان على تشخيص المرض بسرعة – في غضون بضع ساعات، في الواقع، وليس الأيام التي يمكن أن يستغرقها استخدام تقنيات أخرى. يجري التشخيص باستخدام تكنولوجيا نووية مشتقة، تعرف باسم النسخ العكسي – لتفاعل إنزيم البوليمراز المتسلسل. إن التشخيص المبكر إذا ما اقترن بالرعاية الطبية المناسبة، من شأنه زيادة فرص بقاء المرضى على قيد الحياة. ويمكن أيضا أن يساعد على الحد من انتشار المرض عن طريق إتاحة العزل والعلاج المبكر للمرضى. ذلك أحدث مثال على العمل الذي نضطلع به لإتاحة تقنيات التشخيص الحديثة على أرض الواقع، حيثما وحينما تقتضي الحاجة.

من العناصر الرئيسية للمساهمة الخاصة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التنمية مجموعتنا الفريدة من مختبرات التطبيقات النووية بالقرب من فيينا. إنها تقدم التدريب في مجال التطبيقات النووية إلى العلماء في الدول الأعضاء والدعم للبحوث في مجال الصحة البشرية والأغذية وغيرها من المجالات، وتقدم الخدمات التحليلية للمختبرات الوطنية. وقد أبلغت الجمعية العامة في وقت سابق عن خططي لتحديث المختبرات، التي يزيد عمرها على ٥٠ عاما. ويسرني أن أبلغ الجمعية بأن حفل التدشين جرى في أيلول/سبتمبر. وحينما يكتمل ذلك المشروع الهام في عام ٢٠١٧، سيكون لدينا مختبرات حديثة تلبي احتياجات الدول الأعضاء لعقود مقبلة.

في أيلول/سبتمبر، احتفلنا أيضا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الشعبة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية للتقنيات النووية في مجال الأغذية والزراعة. لقد ساعدت هذه الشراكة الفريدة العديد من البلدان النامية على توفير الأغذية لسكانها الآخذين في التزايد وتوليد منافع اجتماعية اقتصادية كبيرة.

ومن بين التحديات الرئيسية التي ستواجه العالم في العقود المقبلة توفير إمدادات يعول عليها من الطاقة مع تزايد السكان، وفي الوقت نفسه الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. ويعتقد العديد من البلدان أن الطاقة النووية يمكن أن تساعدها في مواجهة ذلك التحدي. إن الطاقة النووية واحد من أقل مصادر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون إلى جانب توليد الكهرباء باستخدام الطاقة المائية وطاقة الرياح – عند النظر إلى الانبعاثات طوال دورة حياتها بالكامل. واليوم، هناك ٤٣٧

مفاعلا عاملا للطاقة النووية في ٣٠ بلدا، تنتج حوالي ١١ في المائة من الكهرباء في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تشييد ٧٢ مفاعلا، معظمها في آسيا. تبين أحدث توقعاتنا استمرار النمو في استخدام الطاقة النووية حتى عام ٢٠٣٠.

هذا العام، ركز المنتدى العلمي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر، على إدارة النفايات المشعة والتخلص منها. تلك مسألة تؤثر على جميع البلدان، لا تلك التي لديها برامج للطاقة النووية وحدها. تستخدم المصادر المشعة على نطاق واسع في الصناعة والطب وفي العديد من المجالات الأخرى، ويجب التخلص بأمان من تلك المصادر عند نهاية فترة عملها. على جميع الدول، عند الشروع في استخدام التكنولوجيا النووية، أن تولي الاعتبار الواجب للتخلص من النفايات. هناك تصورات خاطئة واسعة الانتشار بشأن جدوى التخلص من النفايات المشعة. في الواقع، توجد تكنولوجيات راسخة لمعالجة هذه المسألة وتستخدم بالفعل.

ويتواصل إحراز التقدم في الجهود الرامية إلى تحسين الأمان النووي. لقد شهدت تحسينات ملموسة في جوانب الأمان في كل محطة للطاقة النووية زرتها منذ حادث فوكوشيما داييتشي. في أعقاب ذلك الحادث، انصب التركيز على مساعدة اليابان في التصدي للأزمة وضمان الاستفادة من الدروس الضرورية والعمل بموجبها في كل مكان. في العام المقبل، سوف ننشر تقريرا هاما عن الحادث.

غير أن الأمان النووي لا يتعلق ببساطة بالحماية من الأخطار الطبيعية الشديدة. وفي حين نمضي قدما بالدروس المستفادة من فوكوشيما داييتشي، أعتقد أن الوقت قد حان للشروع في النظر في اتباع نهج أوسع نطاقا لتعزيز الأمان النووي. في السنوات القادمة، ينبغي لنا أن ننظر في جوانب الأمان لمسائل لهامة أخرى، بما في ذلك وقف تشغيل المرافق القديمة، وإطالة العمر التشغيلي لمحطات الطاقة النووية، على أن نبقي نصب أعيننا على الدوام الهدف المنصوص عليها في النظام الأساسي للوكالة، وهو ”حماية الصحة وتقليل الخطر على الأرواح والممتلكات إلى أدنى حد ممكن“.

إن الدور الرئيسي الذي تضطلع به الوكالة في المساعدة على تعزيز إطار الأمن النووي العالمي يحظى بالاعتراف على نطاق واسع. إن الوكالة، بولايتها الواسعة وقدراتها التقنية والدعم الذي تقدمه إلى ١٦٢ دولة عضوا، تحتل موقعا جيدا يخولها مساعدة العالم على العمل موحدا ضد خطر الإرهاب النووي.

ويبقى أهمُّ مجال للعمل غير المُنجَز في الأمن النووي بدء نفاذ تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وقد كان هناك في السنوات الأخيرة زخم حقيقي نحو بدء نفاذه، الذي يشكِّل أحد أبرز التدابير التي يمكن أن يعتمدها العالم لتعزيز الأمن النووي. وإنني أناشد جميع البلدان التي لَّما تنضم بعد إلى التعديل أن تفعل ذلك. والمؤتمر الدولي رفيع المستوى المقبل للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمن النووي سيُعقَد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وهو سيتيح فرصة هامة لاستعراض التقدم المُحرَز وتخطيط عملنا للمستقبل.

وسأنتقل الآن إلى التحقق النووي. فاتفاقات الضمانات سارية المفعول الآن مع ١٨١ دولة. ولكن هناك ١٢ دولة غير حائزة لأسلحة نووية، عليها أن تفي بالتزاماتها بمقتضى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لإبرام اتفاق ضمانات شامل مع الوكالة. وفي ما يخص تلك الدول، لا يمكننا استخلاص أية استنتاجات متعلقة بالضمانات. وإنني أحثّ هذه الدول على إبرام اتفاقات ضمانات شاملة في أقرب وقت ممكن. ويسرني إبلاغكم أنَّ عدد الدول الساري فيها البروتوكول الإضافي يواصل الازدياد. وهو الآن يبلغ ١٢٤ دولة. وهذا مشجِّع جداً، لأنَّ البروتوكول الإضافي أداة أساسية لكي تستطيع

الوكالة تقديم تأكيد ذي مصداقية على أنه ليست هناك مواد أو أنشطة نووية غير مُعلنة في أحد البلدان.

والبرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يبقى مسألة مثيرة للقلق الشديد. وإنني أدعو هذا البلد إلى التقيُّد الكامل بالتزاماته، وإلى التعاون الفوري مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحلِّ جميع المسائل العالقة، بما يشمل تلك التي نشأت أثناء غياب مفتشي الوكالة لمدة خمس سنوات عن البلد. وستواصل الوكالة الحفاظ على استعدادها للقيام بدور أساسي في التحقق من البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي حالة سوريا، تذكر الجمعية أنني أبلغتها في أيار/مايو ٢٠١١ أنه كان مرجَّحاً جداً أنَّ مبنىً دُمِّر في موقع دير الزور في عام ٢٠٠٧ هو مُفاعل نووي كان ينبغي الإعلان عنه للوكالة. ولم تتلقَّ الوكالة أية معلومات جديدة تؤثر على هذا التقييم. وإنني أحثّ سوريا مجدداً على التعاون الكامل مع الوكالة بشأن المسائل التي لم تُحَلّ في ما يتعلق بموقع دير الزور ومواقع أخرى.

لقد كانت هناك تطورات هامة متعلقة بتنفيذ الضمانات في جمهورية إيران الإسلامية. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، اتفقت الوكالة وإيران على مزيد من التعاون لحلّ جميع المسائل الحاضرة والماضية بموجب إطار للتعاون. وقد نفَّذت إيران معظم التدابير العملية المتَّفق عليها بمقتضى اتفاق الضمانات، ولكن ليس كلها. وكلَّف مجلس المحافظين الوكالة، بشكل منفصل، القيام برصد التدابير المتعلقة بالمواد النووية، الواردة في خطة العمل المشتركة التي اتُّفِق عليها بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣ وإيران في عام ٢٠١٣ والتحقق منها. وقد شكَّل ذلك عبء عمل إضافي ضخم لموظفي الوكالة. وفي الحقيقة، إنَّ جهدنا للتحقق في إيران قد تضاعف بمقتضى خطة العمل المشتركة.

إنَّ الوكالة ماضية في التحقق من عدم تحويل مسار المواد النووية المُعلَنة من قِبَل إيران بمقتضى اتفاق ضماناتها. لكن يتعذر علينا تقديم تأكيد ذي مصداقية بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير مُعلنة. لذا، لا تستطيع الوكالة أن تستنتج أنَّ جميع المواد النووية في إيران تُستخدَم في أنشطة سلمية. ولحلِّ جميع المسائل العالقة، من المهم جداً أن تنفِّذ إيران في التوقيت المناسب جميع التدابير العملية المتَّفق عليها بموجب إطار التعاون. وإنني أطلب من إيران أن تقترح تدابير عملية جديدة للخطوة التالية في تعاوننا.

ومن المرجَّح أن تواجه الوكالة قيوداً صارمة على الميزانية لبضع سنوات مقبلة، ممَّا يجسِّد الصعوبات المالية في بلدان عديدة. ونحن، استجابة لذلك، نفعل كل شيء ممكن لنستفيد بحكمة من مواردنا المحدودة ونضمن تقديم المنافع القصوى لدولنا الأعضاء. وفي الوقت نفسه، تتواصل زيادة الطلب على خدماتنا، وليس من الممكن تلبية تلك الاحتياجات المتزايدة في حدود الموارد المالية الحالية. لذا، يجب أن نحقق توازناً دقيقاً بين قدرة الدول الأعضاء على المساهمة واحتياجات الدول الأعضاء، مع السعي إلى إيجاد مصادر تمويل إضافية.

أخيراً، أودُّ أن أشير إلى أنني واصلت جهودي لتشجيع النساء المؤهَّلات جيداً على التقدُّم إلى مناصب رفيعة في الوكالة. وقد ازداد باطِّراد عدد النساء في تلك المناصب منذ تولِّيت منصبي قبل نحو خمس سنوات. ولكن يبقى المزيد مما يجب عمله. وإنني أحثّ الدول الأعضاء على تشجيع النساء المؤهلات تأهيلاً مناسباً على التقدم لوظائف في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المدير العام على تقديمه تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا لتقديم مشروع القرار A/69/L.7.

السيد روزيتشكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ قبل كل شيء أن أشكر السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على عرض التقرير السنوي للوكالة عن السنة التقويمية ٢٠١٣ (انظر A/69/255). والوثيقة تعرض إنجازات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتحديات التي ستواجهها في السنوات المقبلة. ويوضح التقرير أيضاً الدور الحيوي الذي تؤديه الوكالة في تطوير ونقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ومساهماتها في تعزيز إطار السلامة النووية العالمي والضمانات المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية.

في عام ٢٠١٣، تعزَّزت أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالين: العلم النووي والتكنولوجيا النووية. والوكالة تواصل أداء دور هام في توفير المساعدة التقنية للدول الأعضاء الراغبة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وقد استفاد حتى الآن ما يزيد عن ١٢٤ دولة عضواً من برامج الوكالة لتحليل وتخطيط أنظمة الطاقة الوطنية لديها. ومن خلال هذه البرامج، يمكن للدول الأعضاء تلبية أولوياتها الإنمائية الوطنية في المجالات التي تقدم فيها التكنولوجيات النووية المزايا. وأهمية العلم النووي والتكنولوجيا النووية هي إحدى المسائل الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، فيما نسعى لضمان تحقيق التنمية المستدامة وتعزيزها.

في هذه السنة، ومع نهاية أيلول/سبتمبر، بدأ تحديث مختبرات التطبيقات النووية في سيبيرسدوف، النمسا، المعروف باسم مشروع ReNuAL لتجديد مختبرات التطبيقات النووية، والذي سيُسهم بشكل كبير في تطوير العلم النووي. وسلوفاكيا تعلق أهمية كبرى على برامج الوكالة في مجالات العلم النووي والتكنولوجيا والتطبيقات النووية. ونحن ندعم باستمرار عدة مشاريع لتشجيع استخدام التكنولوجيات النووية، مثل حملة البلدان الأفريقية في الاتحاد الأفريقي لاستئصال ذبابة التسي تسي وداء المثقبيات. وتحديث تقنيات تكنولوجيا الإشعاع في سلوفاكيا، عبْر التعاون الوثيق مع شعبة العلوم الفيزيائية والكيميائية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية هو بين أولوياتنا أيضاً.

والركيزة الهامَّة الأخرى لولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الأمان والأمن النوويان. وتواصل الوكالة القيام بدور محوري في المساهمة في تعزيز الأمن النووي العالمي. وأعمالها في هذا المجال واردة بالتفصيل في تقرير الأمن النووي لعام ٢٠١٤ وتقرير المدير العام للوكالة عن تنفيذ خطة الوكالة للأمن النووي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

ويستمر إحراز تقدم. ومع ذلك، فإنه في ظل وجود ٤٣٧ مفاعلا نوويا في حالة التشغيل و ٧٠ مفاعلا نوويا قيد الإنشاء في العالم حاليا وفي أعقاب حادثة فوكوشيما داييتشي، لا تزال أهمية إنشاء نظام عالمي فعال للمسؤولية النووية مطروحة على الطاولة. وعلى الوكالة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع وقوع المزيد من الحوادث. وهي منظمة دولية فريدة وذات خبرة في جميع جوانب التكنولوجيا النووية، ونحن على ثقة بأن الوكالة ستواصل دورها الريادي في تشكيل عالم لديه تكنولوجيا نووية أكثر أمانا في المستقبل.

ووفاء بمسؤولية سلوفاكيا، باعتبارها رئيس مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يسرني أن أتولى عرض مشروع القرار المعنون ”تقرير الوكالة الدولية للطاقة النووية“، الوارد في الوثيقة A/69/L.7، وذلك في إطار البند ٨٦ من جدول أعمال الجمعية العامة. وبالنيابة عن مقدمي مشروع القرار التسعة والستين المدرجة أسماؤهم في الوثيقة، أوجه انتباه الجمعية العامة إلى أن التحديثات القليلة التي أُدخلت على نص العام الماضي ذات طابع تقني وهي تتعلق بتواريخ وقائمة القرارات والمقررات ذات الصلة التي اتخذها المؤتمر العام للوكالة في دورته العادية الثامنة والخمسين.

وعلى غرار العام الماضي، يحيط النص علما مع التقدير بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما يحيط علما بالقرارات التي اتخذها المؤتمر العام ويؤكد مجددا على الدعم القوي من جانب الجمعية العامة لدور الوكالة الذي لا غنى عنه في التشجيع على تطوير الطاقة الذرية وتطبيقاتها العملية في الاستخدامات السلمية وتقديم المساعدة في هذا المجال، وفي نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وفي الأمان والتحقق والأمن في المجال النووي. ويناشد مشروع القرار الدول الأعضاء أن تواصل دعم أنشطة الوكالة.

وتم الاتفاق على صياغة مشروع القرار بتوافق الآراء بعد المشاورات التي عقدت في فيينا في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر وفي نيويورك في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أعرب عن تقديرنا الصادق للدول الأعضاء على انخراطها البناء خلال المشاورات غير الرسمية.

والآن أقدم هذا النص إلى الجمعية العامة للنظر فيه. ويحدوني أمل صادق في أن يعتمد مشروع القرار، كما حدث في العام الماضي، بتوافق الآراء وبدون تصويت. ولا يزال الباب مفتوحا أيضا لمشاركة وفود أخرى في تقديم مشروع القرار.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتينغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشح المحتمل البوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

ويسرنا أن نؤيد مشروع القرار (A/69/L.7) بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/69/255)، الذي يجدد التأكيد مرة أخرى على دور الوكالة الذي لا غنى عنه فيما يتعلق بمنع انتشار الأسلحة النووية وفي المساعدة على تطوير الطاقة الذرية وتطبيقاتها العملية للأغراض السلمية، وأيضا في نقل التكنولوجيا وفي التحقق والأمان والأمن في المجال النووي.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالعمل المتعدد الأطراف لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وهو يولي أقصى أهمية لإضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة باعتبارها دولا غير حائزة للأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك. وفضلا عن ذلك، يسهم الاتحاد الأوروبي إسهاما فعالا في الجهود العالمية سعيا لبناء عالم أكثر أمانا للجميع وفي تهيئة الظروف لبناء عالم خال من الأسلحة النووية، وفقا لأهداف معاهدة عدم الانتشار وبطريقة تعزز الاستقرار الدولي وتقوم على أساس مبادئ الأمن غير المنقوص للجميع. ونؤكد على الأهمية الحيوية لمنع الانتشار لتحقيق تلك الأهداف.

ويدعم الاتحاد الأوروبي دعما كاملا خطة العمل التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ ويود أن يؤكد مجددا على التزامه بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، على نحو ما اتفقت عليه أطراف معاهدة عدم الانتشار في قرار بشأن الشرق الأوسط اتُخذ خلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥.

ولذلك، نشعر بالأسف لإرجاء المؤتمر بشأن عقد تلك المعاهدة، والذي كان مقررا عقده في عام ٢٠١٢. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا التحضيرات المستمرة لإنجاح المؤتمر، ولا سيما، الجهود الدؤوبة لميسر المؤتمر، السفير لايافا

(فنلندا). ويبعث النجاح المحرز خلال الاجتماعات غير الرسمية المعقودة في سويسرا على بعض الأمل في النجاح. ويناشد الاتحاد الأوروبي جميع دول المنطقة الانخراط بشكل عاجل واستباقي مع الميسر والداعين للمؤتمر بهدف عقده في أقرب وقت ممكن على أساس ترتيبات تتوصل إليها بحرية دول المنطقة.

لقد أكد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ مجددا على دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق وضمان امتثال الدول لالتزاماتها للضمانات وشدد على أهمية تسوية جميع حالات عدم الامتثال وعلى أهمية رد الدول الأطراف بحزم وفعالية على تلك الحالات.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق عميق حيال التحديات الطويلة الأمد والخطيرة لنظام منع الانتشار التي تمثلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية. وننوه إلى التطورات التي حصلت خلال العام الماضي في حالة إيران. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشدد مرة أخرى على أن مجلس الأمن، بصفته الحكم النهائي في المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين، يحظى بالولاية لاتخاذ الإجراء المناسب في حالة عدم الامتثال لالتزامات معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك اتفاقات الضمانات.

ويشكل نظام الوكالة للضمانات عنصرا أساسيا لنظام عدم الانتشار النووي ويضطلع بدور لا غنى عنه في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار. وتشكل التدابير الواردة في البرتوكول الإضافي النموذجي جزءا لا تجزأ من نظام الوكالة للضمانات. ويرى الاتحاد الأوروبي أن اتفاقات الضمانات الشاملة تشكل، بالترافق مع البرتوكولات الإضافية، معيار التحقق الحالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى إضفاء الطابع العالمي على ذلك المعيار بدون تأخير.

ونحن ندعم بقوة استمرار تطور الضمانات نحو مفهوم على مستوى الدولة، بغية تحقيق التنفيذ الكفؤ والفعال لنظام الوكالة للضمانات على نطاق العالم. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالامتنان على التأييد الواسع الذي قدمته الدول الأعضاء في الوكالة للقرار الذي قدمه الاتحاد بشأن تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها في المؤتمر العام للوكالة المعقود مؤخرا.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية لضمان تنفيذ أعلى معايير الأمان النووي واستمرار تحسينها في الاتحاد وتعزيزها على الصعيد الدولي. وفي ذلك السياق، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي أمرا توجيهيا جديدا لتعزيز إطار الأمان للمنشآت النووية. ويحدد الأمر التوجيهي هدف منع وقوع الحوادث، وفي حالة وقوعها، التخفيف من آثارها وتجنب الانبعاثات المشعة المبكرة والكبيرة. وسينطبق ذلك الهدف على جميع المنشآت النووية الجديدة وسيستخدم مرجعا لتنفيذ تحسينات الأمان في المنشآت النووية القائمة. ونتطلع إلى عقد المؤتمر الدبلوماسي في العام المقبل، والذي سجري خلاله مناقشة إجراء تحسين مماثل في اتفاقية الأمان النووي.

وفي إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، يؤيد الاتحاد تأييدا فعالا قراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، فضلا عن المبادرات الدولية الأخرى، مثل الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي ومبادرة الحد من التهديدات العالمية ومؤتمرات القمة المعنية بالأمن النووي، والتي أسهمت في تعزيز الأمن النووي.

ومن مجموع ٢٦٠ مليون يورو مخصصة لتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية على مستوى العالم، خصص أكثر من ١٠٠ مليون يورو لمبادرة المفوضية الأوروبية

لمراكز التميز الإقليمية في المجالات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

والاتحاد الأوروبي يدعم بقوة أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمن النووي، وإلى جانب دوله الأعضاء، فإن الاتحاد من بين المساهمين الرئيسيين في صندوق الأمن النووي، حيث قدم من خلاله قرابة ٤٠ مليون يورو حتى الآن، لصالح حوالي ١٠٠ بلد. ونحن عازمون على مواصلة دعم عمل الوكالة، ونتطلع إلى المؤتمر الدولي الرفيع المستوى القادم للوكالة بشأن الأمن النووي، الذي يُعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وللحماية المادية الفعالة أهمية قصوى في منع وقوع المواد النووية في أيدي الإرهابيين وناشري تلك المواد وحماية المنشآت النووية من الأفعال الكيدية. ولذلك، نحث جميع الدول التي لم تصبح طرفا بعد في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام ٢٠٠٥ على أن تفعل ذلك.

أخيراً، فإن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية قصوى لبرنامج الوكالة للتعاون التقني ولدورها في تطوير التطبيقات السلمية للطاقة النووية على نحو مسؤول. وندعم الوكالة والتعاون مع بلدان ثالثة في هذا المجال بقيمة إجمالية حوالي ١٥٠ مليون يورو في السنة. ودعماً للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، خصص الاتحاد الأوروبي ٢٢٥ مليون يورو للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ لتعزيز السلامة النووية والحماية من الإشعاع وتطبيق ضمانات فعالة وكفؤة للمواد النووية في بلدان ثالثة.

السيد سينغ (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على إعداد التقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠١٣ (انظر A/69/255).

والهند ملتزمة بتسخير فوائد الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء، مع إيلاء أولوية قصوى للسلامة والأمن النوويين. وتحتاج الهند إلى زيادة إنتاج الطاقة بسرعة لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة لتحقيق أهدافها التنموية. فالطاقة النووية عنصر أساسي في سلة الطاقة لدينا.

ويصادف هذا العام العديد من المعالم الهامة لبرنامج الطاقة الذرية الهندي. فقد أنشئت إدارة الطاقة الذرية في عام ١٩٥٤، أي قبل ٦٠ عاماً. كما يصادف هذا العام اليوبيل الذهبي لأول محطة لإعادة المعالجة في الهند، المعروفة بمحطة البلوتونيوم، والتي كانت الخطوة الأولى في المرحلة الثانية من برنامجنا للطاقة النووية الذي يستخدم وقود البلوتونيوم في مفاعلات المولدات السريعة. وفي هذا العام أيضا، احتفلنا بالذكرى السنوية الأربعين لتدشين أول محطة للتجهيز بأشعة غاما في الهند لتعقيم المنتجات الطبية. وأنشئت تلك المحطة في مركز بهابها للبحوث الذرية في مومباي، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي آب/أغسطس، حققت الوحدة رقم ٥ في محطة راجستان للطاقة الذرية رقماً قياسياً- ٧٦٥ يوماً من التشغيل المتواصل، وهو أعلى رقم من نوعه في العالم خلال العقدين الماضيين وثاني أعلى رقم على مدى تاريخ محطات الطاقة النووية. والوحدة الأولى في محطة الطاقة النووية في كودانكولام، التي حققت أول حرجية في تموز/يوليه من العام الماضي، توشك على العمل بكامل طاقتها التي تبلغ ١٠٠٠ ميغاواط كهربائي. والوحدة الثانية في مرحلة متقدمة لبدء التشغيل. وبناء نموذج لمفاعلات المولدات السريعة بطاقة ٥٠٠ ميغاواط شارف على الانتهاء في كالباكام، مع الانتهاء من إنشاء كل المكونات الأساسية الدائمة. ومن المتوقع أن يحقق المفاعل الحرجية الأولى بعد قرابة ستة أشهر من الآن.

ومافتئت الهند تولي أولوية متقدمة للبحوث والتطوير في كل جوانب تكنولوجيا مفاعلات الثوريوم ودورات الوقود المتحد. وعملية اختيار موقع لبناء مفاعل متطور يعمل بالماء الثقيل بلغت مرحلة متقدمة. وحقق عدد من مرافق دورة

الوقود في الهند أعلى مستويات الأداء في العام الماضي، وسجل إنتاج وقود مفاعلات الماء الثقيل المضغوط زيادة بلغت ١٨ في المائة عن العام السابق. وقد حققنا أعلى إنتاج من الماء الثقيل على الإطلاق بأدنى استهلاك للطاقة. والثوريوم، بخصائصه الفيزيائية والنووية الممتازة، يُنظر إليه على نطاق واسع وعن حق بوصفه وقودا للمستقبل، وتواصل الهند تطويرها المكثف للتكنولوجيات القائمة على دورة وقود الثوريوم في برنامجها لمفاعل الماء الثقيل AHWR.

ودخل البروتوكول الإضافي للاتفاق بين الهند والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات على المنشآت النووية المدنية الهندية حيز النفاذ في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤. والهند ملتزمة بتنفيذ أعلى المعايير لسلامة محطات الطاقة النووية الهندية ومرافق دورة الوقود المرتبطة بها.

وستواصل الهند المشاركة والمساعدة في جهود أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تعزيز السلامة النووية من خلال مجموعة من التدابير تم صياغتها في خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي. والوكالة لها دور هام في التخفيف من هواجس العامة والدول الأعضاء بشأن سلامة محطات الطاقة النووية، مع أخذ ما تحقق من تقدم في مجالات التصميم والتكنولوجيا ذات الصلة في الاعتبار. وخلال زيارته للهند في آذار/مارس ٢٠١٣، أعرب المدير العام للوكالة عن تقديره لتحديثات السلامة الجاري تنفيذها في مفاعلينا تارابور ١ و ٢. ونود أيضا أن نشجع الوكالة على بذل جهود منسقة من أجل التدفق الحر لأحدث المعلومات والتكنولوجيا والمعدات المتعلقة بالسلامة النووية بين الدول الأعضاء.

وفي إطار التزام الهند بتنفيذ أعلى معايير السلامة في محطاتها للطاقة النووية، اتخذت عدة خطوات مؤخراً لتنظيم استعراض الأقران على الصعيدين الوطني والدولي. وفي الفترة من ٣ إلى ٧ شباط/فبراير، قامت فرقة استعراض أمان التشغيل التابعة للوكالة بعملية متابعة للوحدتين ٣ و ٤ في محطة راجستان للطاقة النووية في الهند.

والهند تقدر التقدم الكبير الذي حققه المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية التابع للوكالة على مر السنين. ومنهجية المشروع الدولي لتقييم التقنيات ودورات الوقود المبتكرة توفر فرصة لتطوير معايير لقبول التصميمات الجديدة، في جملة أمور تتناول القدرات الابتكارية لسلامة نووية معززة.

والهند يسرها أن تحيط علماً بتنظيم المدير العام للملتقى العلمي لهذا العام حول الموضوع الهام، ”النفايات المشعة: مواجهة التحدي“. وفي هذا الصدد، فإن سياسة الهند المتمثلة في استخدام دورة نووية مغلقة لا تضمن استخداماً أفضل لموارد الوقود النووي فحسب، بل أنها تقلص كمية النفايات النووية بشكل كبير أيضاً. والملتقى العلمي لعام ٢٠١٤ أتاح فرصة للبلدان لتبادل خبراتها في هذا المجال المهم، مما سيقطع شوطاً طويلاً في تهدئة شاغل رئيسي بشأن الطاقة النووية.

وتدشين مرفق فصل الأكتينيدات في مركز بهابها للبحوث الذرية في تارابور جعل من الهند إحدى دولتين نوويتين متقدمتين قادرتين على إثبات فصل الأكتينيدات الثانوية من النفايات عالية المستوى. وهذا النهج يمكن أن يساعد على تخفيض حياة النفايات المشعة بشكل كبير من ١ ٠٠٠ عام تقريباً إلى حوالي ٣٠٠، وكذلك خفض حجم النفايات العالية المستوى التي تتطلب تخزيناً طويل الأجل. وعلاوة على ذلك، جرى تطوير وإثبات طريقة تكنولوجية لإزالة عنصر السيزيوم – ١٣٧ المشع للغاية وتحويله إلى مصدر مشع مزجج، يمكن استخدامه في تشييع الدم والتطبيقات المماثلة التي تستخدم فيها جرعات من الإشعاعات بمعدلات ضعيفة. وإزالة الأكتينيدات والسيزيوم ١٣٧ تعالج عدداً من القضايا التقنية المتعلقة بتخزين

النفايات عالية المستوى بطريقة مستدامة وفعالة من حيث التكلفة.

وإن للطاقة النووية دورا حاسما في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي المستدام في الهند. وفي الوقت نفسه تشارك الهند بصورة مكثفة في تطوير التكنولوجيات النووية في شتى المجالات خارج نطاق الطاقة النووية، بما في ذلك في تطبيقات النظائر المشعة بهدف تحسين أنواع المحاصيل وتكنولوجيات ما بعد موسم الحصاد وحماية المحاصيل، وتطبيقات النظائر المشعة لاستخدامات التشخيص والعلاج في مجال الرعاية الصحية، علاوة على تكنولوجيات صناعة المياه الشرب المأمونة وما إلى ذلك.

وتولي الهند أهمية كبيرة لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات العلوم النووية. ونسهم في تلك الأنشطة من خلال المشاركة في الاجتماعات التقنية ومشاريع البحوث المنسقة. وندعم أيضا برنامج الانشطار النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويسهم برنامج الوكالة وإنجازاتها التي تحققت فيما يتعلق بالتطبيقات النووية في مجالات الأغذية والزراعة والصحة البشرية والتغذية وإدارة موارد المياه وحماية البيئة والصناعة، إسهاما قيّما في تلبية احتياجات البلدان النامية. وتعرب الهند عن تقديرها العميق للجهود التي تبذلها الوكالة، وعلى وجه الخصوص، إدارة برنامج العمل المعني بعلاج السرطان. وتواصل الهند دعم أنشطة الوكالة في تلك المجالات، بما في ذلك، عن طريق توفير خدمات الخبراء وزملاء التدريب في المؤسسات المرموقة في البلد.

وهناك اعتراف على نطاق واسع بأن خطر الإرهاب النووي يمثّل أحد التحديات الملحّة التي تواجه المجتمع الدولي. وعليه، فإن هناك ضرورة للعمل بطريقة مسؤولة على الصعيد الوطني والتعاون الفعال على الصعيد الدولي بغية تعزيز الأمن النووي للحيلولة دون وصول المواد النووية غير الحصينة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول. وما فتئت الهند تدعم الدور الهام الذي تضطلع به الوكالة في تيسير الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الأمن النووي وزيادة فعالية التعاون الدولي.

لقد شاركت الهند في مؤتمرات قمة الأمن النووي الثلاثة التي عُقدت حتى الآن. وفي إطار تنفيذ الاتفاق مع الوكالة بشأن تبرع الهند لصندوق الأمن النووي، يجري في الوقت الحالي تقديم الخدمات المجانية للخبراء الهنود في مجال أمن المعلومات إلى إدارة السلامة والأمن النوويين التابعة للوكالة.

ومن شأن الالتزام العالمي باتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وبدء نفاذ التعديل المدخل عليها في عام ٢٠٠٥ في وقت مبكر أن يمضيا بنا شوطا طويلا في تعزيز الجهود العالمية المبذولة في مجال الأمن النووي. والهند طرف في الاتفاقية، وهي أحد البلدان التي صدّقت على تعديل عام ٢٠٠٥. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الوكالة من أجل إدخال ذلك التعديل إلى حيز النفاذ، وننوه إلى الزيادة في عدد الدول التي التزمت به. ونهيب بالوكالة أن تواصل جهودها الرامية إلى الحث على دخول ذلك التعديل حيز النفاذ في وقت مبكر.

وضمن هذه الملاحظات، ننوه بالتقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠١٣. وتدعم الهند العمل الذي تضطلع به الوكالة وقد شاركت بالفعل في تقديم مشروع القرار A/69/L.7 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد دهغاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر المدير العام، أمانو، على عرضه لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/69/255).

في سياق تزايد الطلب على الطاقة والشواغل المتعلقة بتغير المناخ، ينبغي ألا يكون هناك شك في أنه لا بد من أن تؤدي الطاقة النووية دورا هاما في تنمية العديد من البلدان النامية. وعلى النحو المبيّن في آخر تقرير سنوي للوكالة الدولية للطاقة

الذرية، فإن هناك ٤٨ مفاعلا مما مجموعه ٧٢ مفاعلا نوويا قيد الإنشاء في الوقت الحاضر في آسيا. ووفقا للتقرير، فإن هناك أكثر من ٣٠ بلدا تنظر في إمكانية استحداث برامج الطاقة النووية أو تعمل على إدخال الطاقة النووية في موارد طاقتها المختلطة. ونلاحظ أن الكثير منها من البلدان النامية.

وعليه، فإن من الواضح أنه تقع الآن على عاتق الوكالة – في سياق تنفيذ ولايتها بموجب نظامها الأساسي – مسؤولية خاصة في الإدارة العالمية للاهتمام المتزايد باستخدام الطاقة النووية في جميع أنحاء العالم. وعلى أساس المادتين ٢ و ٣ من نظامها الأساسي، فإن للوكالة مسؤولية رئيسية عن مساعدة الدول الأعضاء في البحث في مجال الطاقة النووية وتطبيقاتها العملية للأغراض السلمية. ولا يعني ذلك أن الولايات الأخرى المنصوص عليها في نظامها الأساسي، ولا سيما الأنشطة المتصلة بالضمانات والتحقق، تأتي في مرتبة أدنى. ومع ذلك، نؤكد على أنه يجب أن يتوافق وضع وتنفيذ الضمانات المطلوبة هذه مع حقوق الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وألا يعوق تحقيق التنمية الاقتصادية أو التكنولوجية فيها. وفي هذا السياق، يتعين أن تحترم أية جهود ترمي إلى تعزيز تنفيذ الضمانات، مثل التي هي قيد النظر في الوكالة حاليا، حقوق الدول الأعضاء وسيادتها الوطنية.

ويكتسي الاستخدام السلمي للطاقة النووية وما يرتبط بها من تكنولوجيا أهمية بالغة للتنمية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية في جمهورية إيران الإسلامية. وإذ تلتزم إيران التزاما كاملا بالتزاماتها القانونية بموجب معاهدة عدم الانتشار، واتفاق الضمانات الشاملة ذات الصلة، فإنها عازمة على ممارسة حقوقها النووية كاملة، بما في ذلك التخصيب للأغراض السلمية. وتستند تلك السياسة العامة إلى التخطيط في الأجل الطويل لتلبية الاحتياجات المتزايدة إلى الطاقة في بلدي. وفي ذلك الصدد، فقد استثمرت إيران استثمارا كبيرا في بناء الهياكل النووية الأساسية، وحققت تقدما كبيرا في التطبيقات المدنية للعلم والطاقة النوويين في المجالات الطبية والزراعية والصناعية. ويتولى موظفون إيرانيون مهمة تشغيل محطة بوشهر للطاقة النووية، بمساعدة خبراء روس. ويتوقع في العام المقبل أن يتولى الموظفون الإيرانيون تشغيل المحطة بصورة كاملة.

إن للتعاون مع الوكالة أهمية محورية في سياسات إيران النووية. وتخضع جميع الأنشطة والمرافق النووية في إيران لضمانات الوكالة. وفي العديد من المناسبات – وبوصف تعاون إيران مع الوكالة تدبيرا طوعيا من تدابير بناء الثقة – فقد تخطى مجرد التزاماتها القانونية القائمة الناشئة عن معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات لديها. ونتيجة لذلك، فإن عدم تحويل المواد والمرافق النووية المعلنة في إيران، ما يزال يجري التحقق منه وتأكيده دوما في جميع تقارير الوكالة.

وجمهورية إيران الإسلامية ملتزمة بمواصلة تعاونها مع الوكالة. وقد فتحت منذ العام الماضي صفحة جديدة من التعاون مع الوكالة وأحرز تقدم كبير في هذا الصدد. وأثبتت إيران عزمها السياسي على مواصلة اتباع نهج بنّاء نحو حل جميع المسائل في الماضي والحاضر معا. ومن الجدير بالذكر أن إيران لم تعترف بما يسمى بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي. وفي الواقع، فإن إطار التعاون المتفق عليه بين إيران والوكالة لا يشير إلى أي من هذه المفاهيم غير ذات الصلة. ولا توجد أية مستندات موثقة تدعم ادعاءات الأبعاد العسكرية المحتملة. وكما أكد المدير العام السابق في تقاريره، على سبيل المثال، في الوثيقة GOV/2009/55 – فقد حدّت الوكالة نفسها من وسائل التحقق من صحة تلك الوثائق التي تشكّل الأساس لتلك الادعاءات.

واستنادا إلى مواقفنا المبدئية، ما زلنا نتعاون مع الوكالة على توضيح بعض أوجه اللبس هذه. ومع ذلك، وكما قال

كبار المسؤولين في إيران، فإن المجالات ذات الصلة بأمننا الوطني – من قبيل القدرات الدفاعية – لن تخضع لأي شكل من أشكال التفاوض على أي مستوى. وفي حين يتسم عمل الوكالة بكونه ذا طابع تقني في الأساس، فلا ريب أن عملياتها تتم في سياق سياسي. وعليه، فإن مراقبة الحياد الكامل في الوفاء بالولاية التقنية للوكالة أمر ضروري للحفاظ على سلطتها ومصداقيتها وثقة الدول الأعضاء فيها.

ويجب على الجميع احترام الحق غير القابل للتصرف للأطراف في معاهدة عدم الانتشار في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها، بما في ذلك دورة الوقود النووي الوطني للأغراض السلمية. وقد حاول البعض إثارة الشكوك فيما يتعلق بالتزام جمهورية إيران الإسلامية بعدم الانتشار النووي. ولكي نثبت خطأ هؤلاء، فقد شاركنا على مدى الأشهر الخمسة عشر الماضية في مفاوضات جادة بحسن نية مع محاورينا في مجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين زائدا واحدا بهدف المساعدة في بناء الثقة في برنامج إيران النووي السلمي.

ونرى أنه لا يمكن حل الخلافات بشأن برنامج إيران النووي السلمي إلا من خلال المفاوضات

وأولئك الذين ربما يفكرون في أي مخرج آخر إما أنهم يرتكبون خطأ فادحاً أو أن لهم مصلحة ذاتية في تعزيز مخططات دعاة الحروب، الذين يسعون إلى إيجاد المزيد من الصعوبات أمام منطقتنا وما وراءها. ونحن مصممون على مواصلة المفاوضات مع محاورينا في مجموعة الخمسة زائداً واحداً على أساس الاحترام المتبادل وبهدف تبديد الشواغل التي تساور كلا الجانبين. ويمكن إيجاد حل متفق عليه إذا جرى أخذ الوقائع والحقائق بخصوص البرنامج النووي الإيراني في الحسبان على النحو الواجب، وتم التخلي عن المطالب المبالغ فيها. والتوصل إلى اتفاق شامل سيعود بالنفع على جميع الأطراف.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يود الوفد الروسي أن يعرب عن تقديره للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو، على عرضه للتقرير عن عمل الوكالة (انظر A/69/255). ونشيد بالوكالة الدولية لما قامت به من عمل وندعو إلى الاستمرار في تعزيز قدرات الوكالة وزيادة تعاوننا معها.

يشاطر بلدي تماماً التقييم العالي لعمل الوكالة. ويحدونا الأمل في أن تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية تكثيف جهودها الرامية إلى تطوير الطاقة والتكنولوجيا النووية في جميع أنحاء العالم وتوسيع نطاق التعاون الدولي في هذين المجالين، فييما تقوم بتحسين وتعزيز نظام عدم الانتشار العالمي. وتعتزم روسيا الاستمرار في تطوير الطاقة النووية والإسهام في تطويرها في أنحاء العالم.

تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور أساسي في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية. وتمكّن آلية التحقق الفريدة الخاصة بها من رصد امتثال الدول على نحو فعال للغاية لالتزاماتها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وما فتئ بلدنا يؤيّد تحسين مهام الرصد للوكالة، بما في ذلك اعتماد البروتوكول الإضافي لاتفاق ضمانات الوكالة بوصفه معيارا معترفا به عالمياً للتحقق في مجال عدم الانتشار. إن وجود نهج غير متحيز للتحقق النووي يستند إلى مؤشرات موضوعية عنصر هام في الحفاظ على شرعية نظام ضمانات الوكالة ونظام عدم الانتشار ككل.

وتشارك روسيا بنشاط في أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها من الجهات المانحة المالية، بما في ذلك من خلال تقديم التبرعات إلى المشروع الدولي للمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية، وإلى صندوق الأمن النووي. ونحن ندعم الجهود التي تبذلها الوكالة في مجال التعاون الفني وتقديم المساعدة الملائمة إلى الدول النامية.

وفي سياق التطوير الواسع النطاق للطاقة النووية، يعطي الاتحاد الروسي الأولوية للاهتمام بمسائل مثل إنشاء هيكل جديد للتعاون النووي السلمي، استناداً إلى النهج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي وضمان توفير الخدمات في مجال دورة الوقود النووي وحل مشكلة الوقود النووي المستهلك وإدارة النفايات المشعة. وبناء على هذه الأولويات، اقترحت روسيا مبادرة بوضع هياكل أساسية عالمية للطاقة النووية وإنشاء مراكز دولية لتوفير الخدمات في مجال دورة الوقود النووي من أجل ضمان حصول جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على فوائد الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، طالما امتثلت لالتزاماتها بعدم الانتشار.

وقد أظهرت الممارسة أن هذه المبادرة تأتي في وقتها المناسب. وأشير إلى أن ثمة مركزاً دولياً لتخصيب اليورانيوم في روسيا. وقد دُعيتْ إلى المشاركة فيه جميع الدول التي تعمل على تطوير الطاقة النووية والتي تمتثل لالتزاماتها بعدم الانتشار.

والاتحاد الروسي يدعم عمل الوكالة ويشدد على دورها القيادي في صياغة علاقات تعاون بين الدول وتبادل الخبرات في مجال الأمن النووي. ونؤكد أن من غير المقبول إقحام قضايا من جدول أعمال نزع السلاح بشكل مصطنع في أنشطة الأمن النووي. والتعهّد بالنجاح للمجتمع الدولي في هذه المسألة الحساسة يتمثل في أكبر قدر ممكن من التمثيل للدول في الآليات القانونية الدولية للأمن النووي: أي اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وقد قام الاتحاد الروسي بالتوقيع والتصديق على تلك الوثائق. وندعو الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى التعجيل بالانتهاء من الإجراءات المحلية من أجل الانضمام إلى هذه الصكوك الدولية الهامة.

وفي الدورة الثامنة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، دعت روسيا إلى إعداد التقارير السنوية المُقدمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال المشاورات بين الدول الأعضاء، بما يلغي الممارسة المتمثلة في تقديم الوثائق التي لم يتم الاتفاق عليها بشكل كامل إلى الهيئات الإدارية في الوكالة. فالوثائق هي تجسيد للآراء والتقييمات الجماعية لكل أصحاب المصلحة، ولا يمكن تحقيق ذلك دون مراعاة وجهات نظرهم على النحو الواجب. ونرحب بحقيقة أنه في سياق تلك المشاورات في فيينا، تمكّنت الدول الأعضاء من التوصل إلى قرار بتوافق الآراء بشأن الاقتراح المقدم من روسيا. ونحن نشدد على أهمية الجهود الجماعية والتنسيق الوثيق بين أمانة الوكالة الدولية والدول الأعضاء في الوكالة، بما في ذلك بشأن إعداد التقارير السنوية.

ويؤيد الوفد الروسي مشروع القرار A/68/L.7، بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونحن من بين مقدميه. ونشدد على أهمية عمل الوكالة من أجل تحقيق موثوقية إمدادات الطاقة وتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نُثني على السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على قيادته. ونقدر دور الوكالة في النهوض بالهدف الرئيسي المنصوص عليه في نظامها الأساسي والمتمثّل في تعزيز إسهام الطاقة الذرية في السلام والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم. ويسرّ فد باكستان أن يشارك في تقديم مشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/69/L.7).

تتوقع الوكالة أنه بحلول عام ٢٠٣٠، ستنمو القدرة على توليد الطاقة النووية في العالم بنسبة ١٧ في المائة على الأقل وبنسبة ٩٤ في المائة على الأكثر، على الرغم من القلق العام المُبَرر الذي أثارته حادثة فوكوشيما. ونحن نشاركها هذا التقييم.

ما فتئت باكستان تسعى في العقود الخمسة الماضية إلى تسخير التكنولوجيا النووية لأولوياتنا التنموية، بالتعاون مع

الوكالة. وباكستان هي أيضاً إحدى الجهات المستفيدة من برنامج التعاون الفني. وتواجه باكستان عجزاً شديداً في الطاقة مع تزايد طلب الصناعة والزراعة والمستهلكين على الكهرباء في ظل زيادة السكان. ولتلبية ذلك الطلب، نعمل على الاستفادة من جميع المصادر – الطاقة الكهرمائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية. واستناداً إلى الرؤية الباكستانية للطاقة النووية لعام ٢٠٥٠، نتصوّر أن تولد الطاقة النووية ٤٠ ٠٠٠ ميغاواط.

في باكستان، هناك خمس منشآت نووية عاملة، تشمل ثلاث محطات للطاقة النووية ومفاعلين للبحوث. ودخلت أقدم هذه المنشآت الخدمة الفعلية في عام ١٩٧٢. وبالإضافة إلى تلك المحطات، هناك اثنتان أخريان، تنتج كل منهما ٣٤٠ ميغاواط، من المتوقع دخولهما الخدمة بحلول عام ٢٠١٦. ولدينا خبرة تمتد أربعة عقود من التشغيل الآمن لمحطات الطاقة النووية. وتخضع جميع محطات الطاقة النووية في باكستان لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي قطاع الصحة، تقدّم ١٨ مستشفى للطب النووي وعلم الأورام خدمات التشخيص والعلاج لعدة مئات الآلاف من المرضى كل عام في جميع أنحاء البلد. وقد أنشأت اللجنة الباكستانية للطاقة الذرية برامج تعليم وتدريب في مجال العلاج الإشعاعي للأورام والطب النووي والفيزياء الطبية.

وفي هذا الصدد، نحيط علما مع التقدير بالدور الذي قامت به الوكالة خلال عام ٢٠١٣ في مجال مكافحة السرطان، وذلك أساسا من خلال البعثات المتكاملة في سياق برنامج العمل من أجل علاج السرطان. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، جاءت بعثة متكاملة إلى باكستان، وزارت العديد من المستشفيات الطبية النووية في القطاعين العام والخاص. وقد تلقينا الآن مشروع تقرير البعثة، ونحن بصدد تنفيذ توصياتها.

وبالنسبة لبلد يبلغ سكانه أكثر من ١٨٠ مليون شخص، يكتسي الأمن الغذائي أهمية حاسمة. وعلى مدى السنوات الخمسين الماضية، شاركت أربعة مراكز زراعية في مجموعة متنوعة من أنشطة البحث والتطوير الهادفة إلى زيادة المحصول وتحسين نوعية المنتجات الزراعية. وقد أدت الأبحاث وأعمال التطوير التي قمنا بها في مجال العلوم الفيزيائية والهندسية أيضا إلى تحقيق مكاسب مهمة في مجال إدارة الموارد المائية وفي إنتاج معظم النظائر المشعة التي تتطلبها المراكز الطبية النووية والقطاع الخاص.

ويجب ألا نمر مرور الكرام على شراكة الوكالة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من أجل مساعدة الدول الأعضاء المهتمة في ما يتعلق بأحدث المسائل الغذائية والزراعية، وكذلك في مجالات مكافحة الآفات وتحسين السلالات النباتية وعلم الوراثة النباتي وإدارة التربة والمياه وحماية البيئة، كما أشار إلى ذلك التقرير.

وباكستان على أهبة الاستعداد لإتاحة خدمات الخبراء ومرافق التدريب للبلدان الأخرى، وذلك بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتطورت الآلية التنظيمية النووية الباكستانية على مدى العقد الماضي لتصبح نظاما فعالا يرتكز على بنية تحتية متينة. وقد صاغت الهيئة التنظيمية الباكستانية للشؤون النووية، لوائحها التنظيمية على أساس معايير السلامة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أن الهيئة مستعدة للسماح بإجراء عمليات مستقلة لاستعراض الأقران. وأوفدت خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة التابعة للوكالة بعثة، تضم ٢٥ خبيرا من ١٥ بلدا، في أوائل هذا العام.

إن باكستان تشيد بالدور القيادي الذي اضطلعت به الوكالة فيما يخص مواءمة وتنسيق الجهود العالمية في أعقاب حادث فوكوشيما لتحسين السلامة النووية في محطات الطاقة

النووية. وأجرت باكستان في أعقاب حادث فوكوشيما اختبارات تحمل ناجحة لمحطاتنا ووضعت إطارا شاملا لجميع محطاتنا للطاقة النووية يُسمى خطة عمل استجابة فوكوشيما.

ودأبت باكستان على المشاركة بنشاط في عملية مؤتمر قمة الأمن النووي. وتشكل تلك العملية محفزا حيويا للأمن النووي. وتولي باكستان أهمية قصوى للأمن النووي، لأنه يرتبط ارتباطا مباشرا بأمننا القومي. وتؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، دورا مركزيا ورائدا في بنية الأمن النووي الدولي، وكذلك في ترتيبات الخلف لمؤتمرات قمة الأمن النووي لما بعد عام ٢٠١٦.

وعملت باكستان على مر السنين بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تعزيز الأمن النووي. ونحن بصدد تنفيذ خطة عملنا الخاصة بالأمن النووي بالتعاون مع الوكالة. وتولي باكستان أهمية قصوى لضمان سلامة وأمن برنامجها النووي. ولدينا سجل لا تشوبه شائبة فيما يخص تشغيل برنامج نووي مدني آمن ومأمون ومصون على مدى السنوات الـ ٤٠ الماضية.

والأمن النووي الباكستاني تدعمه خمس ركائز: نظام قوي للقيادة والسيطرة بقيادة هيئة القيادة الوطنية، ونظام مخابرات متكامل، وإطار تنظيمي صارم، ونظام شامل للرقابة على الصادرات والتعاون الدولي النشط. ونظامنا الأمني يشمل الحماية المادية، ومراقبة المواد والمساءلة عنها ومراقبة الحدود وحالات الطوارئ الإشعاعية.

ولباكستان تجربة ثرية في مجال الأمن النووي. وقد أنشأنا مركز امتياز ينظم دورات متخصصة في مجال الأمن النووي والحماية المادية وموثوقية الموظفين. وإننا على أهبة الاستعداد لتبادل خبراتنا وأفضل الممارسات ومرافق التدريب مع الدول المعنية الأخرى في المنطقة وخارجها. ونشرنا أيضا آليات للكشف عن الإشعاع في عدة نقاط دخول وخروج لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد المشعة والنووية. وتساهم باكستان طواعية في مصادر معلومات الوكالة، بما في ذلك قاعدة بيانات الحادثات والاتجار غير المشروع.

كما تقر باكستان بالدور الهام الذي يؤديه نظام التحقق التابع للوكالة. وقد امتثلنا بالكامل لالتزاماتنا عملا باتفاقات الضمانات مع الوكالة. وتنفيذ الجوانب التنظيمية للوكالة أمر مهم في حد ذاته، وتؤدي الضمانات دورا رئيسيا في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، فإن الأنشطة الترويجية للوكالة ذات أولوية قصوى بالنسبة للدول النامية. وثمة حاجة إلى تخصيص موارد من خارج الميزانية بشكل منصف، لكل من الضمانات وبرامج التعاون التقني للوكالة.

وباكستان تؤمن بالنهج المنصف وغير التمييزي القائم على المعايير للدفع قدما بالأهداف المشتركة عالميا الخاصة بعدم الانتشار، وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. كما أن باكستان شريك دولي رئيسي ونشط. ونحن أيضا دولة ذات قدرات نووية متقدمة. ونكرر دعوتنا لإدراج باكستان في مجموعة موردي المواد النووية.

السيدة الغربللي (الكويت): تناقش الجمعية العامة اليوم بندا هاما مدرجا على جدول أعمالها، لارتباطه الوثيق بالمبادئ التي أنشئت من أجلها منظمة الأمم المتحدة لا سيما في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين والحد من انتشار الاستخدامات غير السلمية للطاقة النووية.

إن دولة الكويت، وبعد الاطلاع على التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٣ (انظر A/69/255)، فإنها ترحب بهذا التقرير القيم والمميز وتود أن تتقدم بخالص التقدير والعرفان لمدير عام الوكالة وإلى كافة العاملين في الإدارات المختلفة على ما يبذلونه من جهود حثيثة للنهوض بدور الوكالة. تلك الجهود التي نقلت الوكالة ومساهماتها

إلى مستويات أعلى في تسخير الطاقة الذرية من أجل السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع.

وفي هذا الصدد أيضا، فإن دولة الكويت تهنئ اتحاد جزر القمر وجمهورية جيبوتي وجمهورية غيانا التعاونية وجمهورية فانواتو على انضمامها إلى عضوية الوكالة، متمنين للجميع التوفيق.

يصادف هذا العام الذكرى الخمسين لانضمام دولة الكويت لعضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد حرصت دولة الكويت منذ ذلك التاريخ على التعاون الوثيق مع الوكالة ودعم كافة برامجها وأنشطتها الخاصة بتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لما فيه من منفعة للدول في مختلف مجالات التنمية. إن احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم تؤكد حتمية حصول زيادة كبيرة في إمدادات الطاقة للعقود المقبلة، وبما أن الطاقة النووية تعتبر مصدرا مكملا وليس بديلا لمصادر الطاقة الأخرى فإن خيار اعتماد الطاقة تحدده السياسات الوطنية للدول وفقا لاحتياجاتها وقدراتها، حيث تشارك دولة الكويت بفعالية وتتعاون مع الإدارات المختلفة في الوكالة من أجل تمكين الدول من استخدامات الطاقة النووية وبناء قدراتها ومؤسساتها الوطنية المطلوبة. هذا، كما تتعاون دولة الكويت مع دول مجلس التعاون الخليجي من أجل تنفيذ برامج مشتركة بين دول المجلس للاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

إن دولة الكويت ومنذ انضمامها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها عملت، وبالتنسيق المستمر والدائم، مع إدارة التعاون التقني التابعة للوكالة لتأسيس المختبرات الخاصة بقياس مستوى النظائر المشعة الموجودة في مياه وتربة دولة الكويت رغبة منها في بناء القدرات الذاتية، وإيمانا منها بإعداد الكوادر الوطنية المؤهلة في مجال الوقاية من الإشعاع النووي والتداول الآمن للمواد المشعة. هذا، كما قامت دولة الكويت، وحرصا منها على تفعيل دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالتنسيق والعمل مع إدارة التعاون التقني ضمن البرنامج المشترك الذي تم اعتماده في عام ٢٠١٤، حيث تم تنفيذ ستة مشاريع وطنية متخصصة في مجالات عدة للدورة ٢٠١٤-٢٠١٥، موزعة على عدة قطاعات ومؤسسات للدولة.

إن دولة الكويت تولي اهتماما كبيرا في إنشاء بنك الوكالة الدولية للوقود النووي بغرض إمداد الدول الأعضاء بوقود اليورانيوم ضعيف الأثر في حال انقطاعه تجاريا. وانطلاقا من حرصها، فإن دولة الكويت قامت بدفع مبلغ ١٠ ملايين دولار أمريكي وتتطلع إلى تكثيف الجهود لتفعيل دور هذا البنك في أقرب وقت ممكن. تولي دولة الكويت أهمية قصوى للمواضيع المتعلقة بأمن وأمان المصادر الإشعاعية والمواد النووية. وتؤكد على ضرورة وضع الأنظمة وتنفيذ التعليمات التي من شأنها إحكام السيطرة والرقابة على حركة تلك المواد.

وقد أطلع بلدي على تقرير الوكالة بهذا الشأن وتابعنا باهتمام كبير خطط الوكالة المتكاملة لدعم الأمن النووي والتي كان آخرها عقد مؤتمر وزاري بشأن الأمن النووي في فيينا، شاركت فيه دولة الكويت حرصا منها على متابعة الجهود الدولية المبذولة لحماية الأمن والأمان النوويين. إن الدور الحيوي والهام الذي تقوم به الوكالة في الحيلولة دون استخدام الطاقة النووية في أغراض عسكرية واستثماراتها لأهداف سلمية بأكثر السبل أمانا، لا يمكن له أن يحقق غاياته بدون تضافر جهود الدول كافة.

ومنطقة الشرق الأوسط لن تحقق غاياتها في الأمن والاستقرار طالما ظلت إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة التي لا تزال ترفض إخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة. الأمر الذي يشكل عائقا أساسيا أمام تحقيق معاهدة عالمية للحد من الانتشار النووي. ويسبب ذلك اختلالا عميقا في تقوية نظام عدم الانتشار. ويجعل من استمرار هذه

الحالة غير الطبيعية دافعا لتشجيع دولا أخرى للسعي لامتلاك الأسلحة النووية بذريعة تراخي المجتمع الدولي والتهاون في التعامل مع الدول التي ترفض فتح منشآتها النووية ومفاعلاتها الذرية أمام المفتشين الدوليين. وفي ظل هذا التعنت الإسرائيلي، فإن وفد بلدي يطالب المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتأكيدنا على حق كافة دول المنطقة في الحصول على التقنية والخبرة اللازمة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في إطار ما تسمح به المعاهدات الدولية ذات الصلة، وبما يجعل الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، فإن وفد بلدي يرحب بما جاء في تقرير المدير العام بشأن جهود جمهورية إيران الإسلامية بتنفيذ عدد من التدابير العملية وفقا لإطار التعاون الذي تم التوصل إليه في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بين الوكالة وإيران. هذا التعاون يهدف إلى بناء الثقة الذي يحتاجه المجتمع الدولي لتجنب أية عواقب وخيمة في المستقبل.

كما نود أن نوكد على ضرورة أن يكون الحل الدبلوماسي أساسا لأي توجه مستقبلي حيال ذلك البرنامج. لهذا، فإن وفد بلدي يشجع جمهورية إيران الإسلامية على استمرار تعاونها وبشفافية تامة مع الوكالة والرد على استفساراتها لتبديد المخاوف والشكوك حول طبيعة برنامجها النووي، ومعالجة كافة المسائل العالقة وتنفيذ كافة البنود ذات العلاقة بمتطلبات الوكالة والقرارات الدولية ذات الصلة.

لا يسعني في الختام إلا أن أعرب عن أمل بلدي في أن يواصل المجتمع الدولي دعمه للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عملها من أجل التطبيق الكامل غير الانتقائي لجميع المعاهدات المتعلقة بنزع السلاح النووي ومنع الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

السيدة ليم مينغ جينغ (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية): تود سنغافورة أن تشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقرير الوكالة السنوي الشامل (انظر A/69/255). ودأبت سنغافورة على دعم الركائز الثلاث التي يقوم عليها عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية: الأمان والأمن، والعلم والتكنولوجيا، والضمانات والتحقق. ويسرنا مرة أخرى المشاركة في تقديم مشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/69/L.7).

ولا يمكن المغالاة في التشديد على أهمية عمل الوكالة. إن للأحداث أو الحوادث النووية، وكذلك أعمال الإرهاب النووي، آثارا إنسانية خطيرة. كما يمكن أن تقوض الاقتصادات وتضر بالأمن. لذلك سيكتسي الاتفاق الإطاري الدولي بشأن السلامة والأمن النوويين أهمية حاسمة. إن اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، بوصفها الاتفاقية الوحيدة الملزمة قانونا في مجال الحماية المادية للمواد النووية، تساعد على تحقيق ذلك الغرض. وأودعت سنغافورة رسميا صك انضمامنا إلى الاتفاقية وصكنا لقبول التعديل المدخل في عام ٢٠٠٥ على الاتفاقية في ٢٢ أيلول/سبتمبر. وسنغافورة ملتزمة بالقيام بدورها في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الأمن النووي. ونشجع بقوة الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد إلى الانضمام إلى الاتفاقية وقبول التعديل المدخل عليها.

كما نشير إلى أن الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ليست جميعها أطرافا متعاقدة في اتفاقية الأمان النووي. ونشجع بقوة جميع الدول الأعضاء المتبقية على أن تصبح أطرافا متعاقدة، لا سيما البلدان التي هي بصدد بدء برنامج للطاقة النووية أو تمتلك برنامجا بالفعل.

واتخذ الاجتماع الاستعراضي السادس للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي في وقت سابق من هذا العام قرارات هامة بغية تعزيز إطار الأمان النووي الدولي. وكان أحد تلك القرارات عقد مؤتمر دبلوماسي من أجل مناقشة الاقتراح المقدم من سويسرا لتعديل المادة ١٨ من الاتفاقية. وتؤيد سنغافورة بقوة الاقتراح السويسري لأن الحادث النووي الذي وقع في محطة فوكوشيما دايتشي تذكرة قوية بأهمية منع التلوث خارج الموقع في حالة وقوع حوادث نووية. ونحث جميع الأطراف المتعاقدة على أن تحذو حذونا. وكما نعلم، إن الأمان النووي أمر بالغ الأهمية، وينبغي عدم الإخلال به لاعتبارات تجارية أو لاعتبارات أخرى.

إن تعزيز الأمان النووي جهد مستمر على المدى الطويل، ولا يسعنا التقاعس في تلك الجهود. وندرك أن أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعتزم إنهاء خطة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمان النووي، ودمج عناصر منها في برامجها العادية. بيد أننا نأمل في أن تواصل الأمانة التشديد على البنود الـ ١٢ في خطة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمان النووي في برامجها العادية. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى نشر التقرير الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن حادث فوكوشيما النووي.

ويؤمن وفد بلدي إيمانا راسخا بأهمية تعزيز التعاون الإقليمي بشأن المسائل النووية. في جنوب شرق آسيا، قمنا بتعزيز التعاون بشأن الأمن النووي عن طريق تبادل بيانات رصد الإشعاع، والتعاون بشأن الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ عن طريق منهاج العمل شبكات الهيئات التنظيمية النووية للطاقة النووية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. كما نشارك بنشاط في المبادرات الإقليمية والمتعددة الأطراف ذات الصلة الأخرى، بما في ذلك مبادرة أمن الحاويات، والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، والمحادثات الآسيوية الرفيعة المستوى بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية.

وبالرغم من أن سنغافورة تؤيد حق جميع الدول ذات السيادة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، يجب القيام بذلك بما يتماشى مع أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، يشعر وفد بلدي بالقلق من أن العديد من البلدان لا تزال خارج نطاق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتدعو تلك الدول إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن. ونشعر بالتشجيع حيال التطورات الإيجابية بشأن الملف النووي الإيراني في العام الماضي، الأمر الذي يمكن أن يعالج شواغل المجتمع الدولي بشأن طابع برنامج إيران النووي.

بيد أننا نلاحظ أن إيران لم تنفذ بالكامل التدابير التي تم الاتفاق عليها في المرحلة الثالثة من إطار التعاون، كما لم ترد على طلب الوكالة الدولية للطاقة الذرية باقتراح تدابير عملية جديدة للمرحلة التالية. وإننا نحث إيران بقوة على تنفيذ جميع التدابير المتفق عليها في الوقت المناسب، ونأمل في التوصل قريبا إلى اتفاق على المجموعة التالية من التدابير العملية.

وإضافة إلى ذلك، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإلى الامتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التنفيذ الكامل والفعال لالتزامات الضمانات الشاملة.

ويشير وفد بلدي أيضاً إلى أنَّ نزع السلاح النووي هو أحد الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تدعم سنغافورة بقوة إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي، بوصفها تدبيراً هامًّاً لبناء الثقة، ونسعى إلى إبقاء منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. لذا، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الانضمام

إلى بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في أقرب وقت ممكن، وبدون تحفظات.

أخيراً، يرحب وفد بلدي بالمساهمات الهامة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في استحداث تطبيقات مبتكرة وسلمية للتكنولوجيا النووية، تُسهم في التصدي للتحديات العالمية الخطيرة التي تتفاوت من تغيُّر المناخ والأمن الغذائي إلى الصحة. وهذا المجال من مجالات عمل الوكالة الدولية، والذي يشمل تعاونها مع منظمة الأغذية والزراعة في استخدام التكنولوجيا النووية لتحسين الأمن الغذائي، يستحق المزيد من الاهتمام والدعم، وبخاصة في ضوء التأكيد الراهن والقوي على التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وفي هذا الصدد، لطالما تعاونت سنغافورة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء الأخرى عبْر الزيارات العلمية وبرامج الزمالة والمناسبات الإقليمية، وذلك في مواضيع تتفاوت من الطب النووي والعلاج بالأشعة إلى الحماية من الإشعاع. ونرحب أيضاً بإنشاء مركز التنسيق الدولي المعني بتحمُّض المحيطات التابع للوكالة لمعالجة المشكلة المتنامية المتمثلة في تحمُّض المحيطات. وستواصل سنغافورة البحث عن مجالات جديدة للتعاون مع الوكالة بغية توفير المساعدة التقنية ذات الصلة للدول الأعضاء.

وأؤكد مجدداً دعم سنغافورة المتواصل لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد لازاريف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): قبل كل شيء، وبالنيابة عن وفد بيلاروس، أودّ أن أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد أمانو، على عرض تقرير الوكالة لعام ٢٠١٣ (انظر A/69/255).

إنَّ الوكالة الدولية للطاقة الذرية تواصل على النحو الواجب تنفيذ دورها الهام في دعم نظام عدم الانتشار النووي بالاستناد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي مساعدة الدول الأعضاء على نيل حقوقها والتمتُّع الكامل بمزايا الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وبيلاروس تشير إلى أهمية عدم الاكتفاء بمواصلة تحسين نظام ضمانات الوكالة بغية زيادة فعاليته، ولكن أيضا ضمان ثقة الدول الأعضاء في موضوعية النظام القائم.

والتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية يذكر حقيقة أنَّ بيلاروس بدأت في عام ٢٠١٣ بناء محطتها النووية الأولى لتوليد الكهرباء، وأنها كانت ثاني بلد يفعل ذلك في السنوات الثلاثين الماضية. ونود أن نؤكد امتثال بلدنا الصارم للقواعد والمعايير الدولية والأولوية التي نوليها لضمان الأمان النووي، فضلاً عن انفتاحنا واستعدادنا للحوار مع البلدان والمنظمات الدولية المعنية بشأن إتمام مشروع محطة الطاقة النووية البيلاروسية. وفي المرحلة الحالية من برنامجنا الوطني للطاقة النووية، والذي توجد إمكانات كبيرة جداً للاستفادة منه عمليا، نؤكد مجدداً عزمنا على الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الوكالة للبلدان حديثة العهد بتطوير الطاقة النووية ونرحب بالبعثات الاستشارية.

وتؤكد بيلاروس أهمية آليات التعاون التقني للوكالة وضرورة مواصلة وتوسيع هذه البرامج في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومشاركة الوكالة والمنظمات الدولية الأخرى في الجهود المتعددة الأطراف لإعادة تأهيل المناطق المتضررة من كارثة تشيرنوبيل وتنميتها على نحو مستدام لا تزال هامة. ومشاريع التعاون التقني الإقليمي ذات الصلة مع الوكالة تقدِّم مساهمة بارزة في التعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل. ومن المهم أن تواصل الوكالة، فيما يستمر هذا التعاون، تنسيق أعمالها مع المنظمات الدولية الأخرى والبلدان المانحة المعنية بالتعاون بشأن تشيرنوبيل.

ختاماً، نودّ أن نذكر أنَّ بيلاروس تؤيد مشروع القرار A/69/L.7، الذي يحيط علماً بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأنَّها أحد المشاركين في تقديمه.

السيد كيبرت (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً وقبل كل شيء أن أشكر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريرها السنوي الشامل لعام ٢٠١٣ (انظر A/69/255)، الذي يسلِّط الضوء على نتائج أنشطة الوكالة الهامة والواسعة النطاق التي نُفِّذت خلال العام. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا للالتزام والقيادة المستمرَّين من قِبَل المدير العام للوكالة، السفير يوكيا أمانو، في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين وتطبيقاتهما للاستخدام السلمي للطاقة النووية. وتواصل الوكالة في ظل قيادته تكملة وتشجيع جهود الدول الأعضاء في اتخاذ تدابير محددة لتعزيز نزع السلاح النووي.

إنَّ إثيوبيا تُحيِّي الوكالة الدولية للطاقة الذرية على جهودها المتواصلة في الاضطلاع بمسؤولياتها في مساعدة الدول الأعضاء على استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. ونعتقد أنَّ الركائز الثلاث للوكالة – التكنولوجيا النووية وتطبيقها، والأمان والأمن النوويان والتحقق النووي والتعاون التقني – ستواصل أداء دور رئيسي بوصفها محفِّزاً للتنمية المستدامة، وذلك بتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مع تقليل مخاطر الانتشار النووي لأدنى حد. ومن جهة أخرى، يظل برنامج التعاون التقني التابع للوكالة للحفاظ على المعارف النووية وإدارتها إحدى الأولاويات العليا للعديد من الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، يجدر ذِكر تطوير المشاريع النووية لتوليد الكهرباء وتعزيز تطبيق التكنولوجيا النووية في مجال الطب، وبخاصة صحة الإنسان، والغذاء والزراعة وحماية البيئة.

وفي رأينا أيضاً أنَّ التدابير الوطنية والتعاون الدولي كليهما أساسيان للأمن النووي والإشعاعي. ونودُّ أن نؤكد أيضا أنَّ للوكالة دوراً رئيسياً تؤدِّيه في نشر ثقافة عالمية بخصو الأمن والأمان. وفي هذا الصدد، يُعتقَد أنَّ ضمانات الوكالة مكوِّنات أساسية في نظام عدم الانتشار ولتهيئة بيئة مؤاتية للاستخدام السلمي والأمان النوويين. وعلاوة على ذلك، من المهم للغاية أن تبذل الدول الأعضاء والوكالة الدولية للطاقة الذرية والهيئات الأخرى المنشأة بموجب معاهدات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني جهودا تعاونية في التصدي للتهديدات الأمنية الخطيرة من قبل الجهات من غير الدول، وبخاصة الإرهابيين الذين يسعون إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وبالمثل، من الضروري أيضاً تنفيذ قرارَي مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩) في التصدي للتحديات المرتبطة بمنع الكيانات من غير الدول من حيازة الأسلحة النووية والأسلحة الخطيرة الأخرى ذات الصلة.

وفي إثيوبيا، لا يزال التعاون التقني للوكالة يوفر دعما كبيرا لجهود الحكومة لتطوير القدرات في مجالات مكافحة ذباب التسي تسي وعلاج السرطان والخدمات التشخيصية للطب النووي والتحليل الهيدرولوجي النظائري واختبار الجودة غير الاتلافي والهياكل الأساسية الوطنية للعلم والتكنولوجيا النوويين. وقد حسَّنَّا قدراتنا عبْر تدريب القوى البشرية وحيازة المعدات وبعثات الخبراء والأشكال الأخرى للمساعدة التقنية التي توفرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إنَّ إثيوبيا، بصفتها أحد الموقِّعين على عدد من معاهدات واتفاقيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ما فتئت تدعم دعوة الوكالة إلى الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. ونعتقد أيضاً اعتقاداً راسخاً أنَّه يجب ضمان تزويد برامج الوكالة بموارد كافية وقابلة للتنبُّؤ، والأهم من ذلك هو كفالة التوزيع المتوازن للموارد على الضمانات والأمان النووي وأنشطة التعاون التقني للوكالة. وبرنامج التعاون التقني يؤدي في الحقيقة دوراً حاسماً في نقل التكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية مثل إثيوبيا.

إن أكبر مشروع لدينا للتعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يرمي إلى القضاء على ذبابة التسي تسي من منطقة الوادي المتصدع الجنوبية. وما زال الطابع الواسع النطاق للمرض يشكل خطراً كبيراً على حياة وأسباب معيشة المجتمعات المحلية ويشكل أيضاً عائقاً كبيراً أمام زيادة إنتاج المواشي في إثيوبيا. ومع ذلك، فإن مشروع القضاء على ذبابة التسي تسي الجاري حالياً مكننا من إحراز تقدم ملحوظ في معالجة هذا المرض الفتاك الذي يصيب الماشية. ونتيجة لذلك، يستفيد عدد كبير من المجتمعات المحلية من المشروع من خلال توسيع أراضيها الزراعية وتربية الماشية. وتم أيضا، بمساعدة تقنية ومالية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تركيب أجهزة الإشعاع الصناعية وبدأت العمل في تموز/يوليه ٢٠١٤.

وفيما يتعلق ببرنامج العمل من أجل علاج السرطان، تشيد إثيوبيا بدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومواصلة تقديمها للدعم في وضع برامج شاملة لمكافحة السرطان في مستشفى بلاك ليون التخصصي، الذي يخدم جميع المرضى المحالين من جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، ونظراً للطبيعة المعقدة والصعبة لمرض السرطان، نود أن نطلب تعاون الوكالة المتواصل في إنشاء مزيد من خدمات العلاج الإشعاعي والطب النووي في خمس مستشفيات جامعية أخرى في إثيوبيا.

وفي المقابل، يعمل مختبر الهيدرولوجيا النظائر الموجود في جامعة أديس أبابا على توفير خدمات لا تقدر بثمن لطلاب الدراسات الجامعية العليا وباحثي النظائر الوطنيين. كما اختيرت الجامعة لاستضافة الزيارات العلمية وبرامج التدريب للزملاء من ملاوي وليسوتو. ولكن المختبر حالياً ليس في وضع يمكنه بعد من القيام بتحليل الكربون ١٣ والكربون ١٤. ومن ثم قمنا بإرسال العينات إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وننتظر النتائج لتُعاد إلينا. وبالتالي، فنحن بحاجة إلى مساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز قدرتنا الوطنية على جعل المرافق المطلوبة متاحة للمختبر.

ونؤمن إيماناً راسخاً بأنه ينبغي كفالة تخصيص موارد كافية يمكن التنبؤ بها لبرامج الوكالة، والأهم من ذلك كفالة التوزيع المتوازن لتلك الموارد على الضمانات والسلامة النووية وأنشطة التعاون التقني للوكالة. ونرى أيضاً أن الضمانات وجوانب التحقق لدى الوكالة توضح بجلاء أهمية اليقظة المستمرة للوكالة ومساهماتها في صون السلم والأمن الدوليين. وبالمثل، تؤيد إثيوبيا بقوة حق جميع الدول في الاستخدام الكامل للتكنولوجيا النووية وتطبيقها العلمي وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونسلّم بأن لتطوير تكنولوجيا نووية جديدة فوائد جمّة يمكن أن تعزز البرامج الاجتماعية والإنمائية من خلال دعم الجهود الوطنية. وفي هذا السياق، تقيّم إثيوبيا الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نقل وتبادل التكنولوجيا والخبرة كونه دوراً حيوياً من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ومرامي البلدان النامية مثل إثيوبيا. ولهذا وغيره من الأسباب المذكورة آنفاً سنواصل التطلع إلى المزيد من تعزيز تعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأخيراً، يسر إثيوبيا، كما في الماضي، أن تواصل الانضمام إلى الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/69/L.7).

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بالتقرير عن أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/69/255)، الذي قدمه المدير العام يوكيا أمانو.

وعلى مدى السنة الماضية، ما فتئت الوكالة تؤدّي بجدّية واجباتها بموجب نظامها الأساسي، وبذلت جهودا عظيمة وحققت إنجازات كبيرة في مجالات من قبيل الاستخدام

السلمي للطاقة والتكنولوجيا النوويتين وتعزيز الأمان والأمن النوويين وتشجيع عدم الانتشار. وتود الصين أن تنوه بهذه الحقيقة.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لعضوية الصين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وخلال السنوات الثلاثين الماضية، ما فتئت الحكومة الصينية تطور الطاقة النووية على نحو يتسم بالكفاءة والسلامة انطلاقاً من مبدأ التأكيد بنفس القدر على التنمية والأمن. لقد جرى تعاون شامل بين الصين والوكالة الدولية للطاقة الذرية على مستويات متعددة في مختلف المجالات، الأمر الذي أسهم في الاستخدام السلمي والواسع النطاق والمأمون للطاقة النووية في الصين وفي جميع أنحاء العالم.

ومؤخراً، عقب عقد الدورة الثامنة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة، أرسل رئيس الوزراء لي كي شيانغ رسالة تهنئة يثني فيها على النتائج المثمرة للتعاون بين الصين والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويسعدنا أن نرى تطوير الطاقة النووية في عالم اليوم قد حافظ على زخمه. يتسع نطاق تطبيق التكنولوجيا النووية بشكل مطرد ويتم تطبيق الضمانات النووية على مزيد من المرافق، مع تعزيز أكبر للأمان والأمن النوويين نتيجة لذلك. ويستفيد المزيد والمزيد من الشعوب من هذه العملية.

وفي غضون ذلك، ما زالت الجهود الدولية لعدم انتشار الأسلحة النووية والأمن النووي تواجه تحديات، ولا يمكن تجاهل خطر الإرهاب النووي.

وينتظر الوكالة الدولية للطاقة الذرية مهمة هائلة. وتأمل الصين أن تركّز الوكالة على الجوانب التالية في عملها مستقبلا:

أولاً، ينبغي لها تعميق التعاون في مجال الطاقة النووية والتكنولوجيا النووية. ونشجع الوكالة على زيادة الإسهامات في هذا المجال، بغية مساعدة الدول الأعضاء على تلبية احتياجاتها المتزايدة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي تقديم الدعم والمساعدة إلى البلدان النامية، حتى تتمكن من التمتع بالفوائد المستمدة من تطوير الطاقة النووية. إن الصين على استعداد لتبادل النتائج والخبرة التي اكتسبتها في هذا الصدد.

ثانياً، ينبغي للوكالة أن تعزز الأمان والأمن النوويين. وفي ما يتعلق بالأمان النووي، ينبغي لها أن تطلب من الحكومة اليابانية تسريع جهودها في معالجة الآثار المترتبة على حادثة فوكوشيما النووية وأن تساعدها في القيام بذلك. وينبغي للوكالة أيضاً أن تتابع عن كثب التقدم المحرز، واستعراض آثار العمل في تلك المنطقة، وتقديم معلومات مستكملة إلى المجتمع الدولي في الوقت المناسب.

وبخصوص الأمن النووي، ومع احتمال انتهاء عملية مؤتمر قمة الأمن النووي في عام ٢٠١٦، ينبغي للوكالة أن تعد نفسها تماماً للاضطلاع بدور رئيسي في مجال الأمن النووي والإسهام في إنشاء هيكل أمن دولي منصف ومعقول ويكون مفيداً لجميع الأطراف.

ثالثاً، ينبغي للوكالة أن تحسن على نحو مطرد نظامها للضمانات. وينبغي أولاً وقبل كل شيء أن يتصف تطبيق الضمانات بالموضوعية والحياد. وعلى هذا الأساس، ينبغي بذل الجهود من أجل زيادة تعزيز فعالية وكفاءة نظام الضمانات. وترحب الصين بحقيقة أن الأمانة العامة تبادلت الآراء مع الدول الأعضاء بشأن مفهوم الضمانات على مستوى الدولة. تعتقد الصين أن أي تعديلات يجري إدخالها على تدابير الضمانات يجب ألا تتم إلا بعد إجراء مشاورات كاملة بين الدول الأعضاء.

رابعاً، ينبغي أن تتعامل الوكالة بشكل موضوعي وحيادي مع القضايا الساخنة. وتشجعها الصين على الاضطلاع بدور

بناء في تسوية المسائل النووية الإقليمية سلمياً عن طريق الحوار والمشاورات وفقاً لولايتها. وتدعم الصين دائماً الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جهودها للاضطلاع على نحو كامل وفعال بالواجبات المنوطة بها وفقا لنظامها الأساسي وللإسهام في تحقيق السلام والتنمية العالميين.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه التقرير السنوي للوكالة (انظر A/69/255). ونحن نقدر حق التقدير العمل الذي تقوم به الوكالة لمواصلة تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وكفالة عدم الانتشار من خلال تعزيز نظام ضمانات الوكالة.

ونشيد بالمدير العام أمانو على قيادته، وبالأمانة العامة على جهودها الدؤوبة لتنفيذ ولايتها. وسنواصل دعم جهودهما بقدر الإمكان.

كما ترحب حكومة اليابان باتحاد جزر القمر، وجمهورية جيبوتي، وجمهورية غيانا التعاونية، وجمهورية فانواتو، بوصفها أعضاء جددا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتود حكومة اليابان أن تعرب عن امتنانها مرة أخرى على الدعم الكبير والمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي لأكثر من ثلاثة أعوام ونصف بعد الزلزال الكبير الذي ضرب شرق اليابان وأمواج تسونامي الناجمة عنه والحادث الذي وقع في محطة الطاقة النووية في فوكوشيما دايتشي التابعة لشركة طوكيو للطاقة الكهربائية. ولا تزال إدارة عواقب حادث فوكوشيما دايتشي مهمة هامة بالنسبة لنا.

وفي أيلول/سبتمبر العام الماضي، وضعت حكومة اليابان سياسة أساسية للحسم النهائي لمسألة المياه الملوثة وما فتئت تتخذ التدابير استنادا إلى تلك السياسة بطريقة تدريجية. وصاغت الحكومة خططا وقائية متعددة الطبقات لإدارة المسألة. والحكومة بأكملها عاقدة العزم على مواصلة العمل بطريقة متكاملة لحل مسألة ثلوث المياه.

ولا يزال نشر المعلومات للمجتمع الدولي يتسم بأهمية بالغة مثله مثل نشرها داخل اليابان. ونسعى سعيا جاهدا لتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات للمجتمع الدولي وللمحافظة على الشفافية. ولذلك الغرض، ما فتئنا ننشر نتائج رصد البيئة البحرية على أساس يومي. وبالإضافة إلى تزويدها بآخر المعلومات المستجدة فيما يتعلق بعملية وقف تشغيل المحطة والتدابير المضادة لتلوث المياه، تُبلغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعلومات شاملة على أساس مستمر وتُعلن هذه المعلومات عن طريق موقع الوكالة على شبكة الإنترنت. وفضلا عن ذلك، تأكدنا من سلامة الأغذية بتعزيز النظم الإدارية. وصدر تقرير عن سلامة منتجات مصائد الأسماك، يغطي جميع التطورات بشأن المسألة بعد وقوع الحادث. وأُتيح التقرير للمجتمع الدولي في أيار/مايو.

وتولي حكومة اليابان أهمية كبيرة لتشجيع استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وهو إحدى ركائز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي تقدر تقديرا كبيرا أنشطة الوكالة في تطبيقات التكنولوجيا النووية في المجالات غير المتعلقة بتوليد الطاقة الكهربائية. وتشيد اليابان مع شعور بالارتياح بالنتائج الملموسة التي أُحرزت من خلال مبادرات المدير العام أمانو لتعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية في مجالي الصحة البشرية والتغذية. وتشمل المبادرات مكافحة السرطان من خلال برنامج عمل علاج السرطان والمبادرات في مجالات الأغذية والزراعة وإدارة المياه والبيئية. وستواصل اليابان دعم تلك الأعمال المفيدة.

ويعود مشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة بالنفع على جميع الدول الأعضاء. وتود اليابان أن تناشد جميع الدول الأعضاء التعاون في دعم المشروع. وتبرعت

اليابان للمشروع بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ يورو في العام الماضي وهي تنظر في تقديم المزيد من التبرعات.

وتقع على عاتق بلدنا مسؤولية عن الإسهام في تحسين الأمان النووي في العالم. واليابان عازمة على زيادة الإسهام في تعزيز الأمان النووي بتبادلها مع المجتمع الدولي الخبرة والدروس المستفادة من حادث فوكوشيما داييتشي.

وتولي حكومة اليابان أهمية كبيرة لاستمرار تنفيذ خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وكجزء من تنفيذ خطة العمل ومن أجل تحسين فعالية الإطار القانوني الدولي – وهو أحد الإجراءات الرئيسية الـ ١٢ لخطة العمل – أعربنا عن اعتزامنا إبرام اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية. ونؤمن إيمانا جازما بأن من شأن القيام بذلك العمل أن يسهم في إرساء إطار عالمي للمسؤولية النووية. وأيضا، ستواصل اليابان التعاون بفعالية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في صياغة تقرير الوكالة عن حادث فوكوشيما.

وتسهم اليابان باستمرار في تحسين الأمن النووي على الصعيدين المحلي والدولي. وقامت اليابان في ٢٧ حزيران/يونيه بإيداع صك قبولها لتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وستستقبل اليابان في شباط/فبراير العام المقبل بعثة من برنامج الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية التابع للوكالة. ودعمت اليابان ولا تزال تدعم تعزيز فعالية وكفاءة نظام الوكالة للضمانات. ولا نزال ندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي.

ويستدعي استمرار برنامج كوريا الشمالية لتطوير الأسلحة النووية والقذائف القلق البالغ ليس لشمال شرق آسيا فحسب، بل للمجتمع الدولي بأسره. ومرة أخرى تشدد اليابان بشكل خاص على أنه يجب على كوريا الشمالية أن تتخلى عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة، بما في ذلك تخصيبها لليورانيوم، بطريقة كاملة وقابلة للتحقق منها ولا رجعة فيها وعليها أن توقف فورا جميع الأنشطة ذات الصلة. وتناشد اليابان بقوة كوريا الشمالية اتخاذ إجراءات ملموسة نحو نزع السلاح النووي والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات استفزازية أخرى والامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وللبيان المشترك للجولة الرابعة للمحادثات السداسية لعام ٢٠٠٥. وتؤيد اليابان تأييدا تاما استمرار انخراط الوكالة بشأن تلك المسألة.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، تؤيد اليابان على نحو كامل الجهود التي تبذلها حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ سعيا للتوصل إلى حل تسوية شاملة للمسألة. وتدعم اليابان على نحو كامل الدور الذي تضطلع به الوكالة في تلك المسألة، لا سيما في التحقق من الأنشطة ورصدها لغرض ضمان الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي، فضلا عن جهود الوكالة لتسوية جميع المسائل المعلقة، بما في ذلك الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج.

وفي الختام، تعرب اليابان عن عزمها القوي على مواصلة إجراء الأنشطة النووية السلمية مع كفالة الضمانات وعدم الانتشار والأمان النووي والأمن النووي، وعلى مواصلةن الإسهام في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

السيد المشرَّخ (الإمارات العربية المتحدة): في البداية أود أن أشكر السيد يوكيا أمانو. كما تود الإمارات العربية المتحدة أن تعلن تأييدها لمشروع قرار الجمعية العامة A/69/L.7، بشأن تقرير الوكالة للطاقة الذرية (انظر A/69/255)، ومشاركتها في تقديم مشروع القرار.

يشيد وفد بلادي بجهود الوكالة المستمرة ودورها الذي لا غنى عنه في مساعدة الدول الأعضاء في نقل المعرفة النووية المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفي جميع ميادين

التطبيقات النووية الأخرى. ونقدر دور الوكالة في تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء، مما يسهم في تحقيق تطلعاتها الوطنية.

كما يشيد بلدي بجهود الوكالة المستمرة في مجال التحقق وفيما يخص ضمان مصداقية وكفاءة نظام الضمانات، حيث أن التنفيذ الكامل للضمانات والالتزام بمبادئ عدم الانتشار، هما شرطان أساسيان لتطوير أي برنامج نووي.

وتولي الإمارات أهمية كبرى لموضوع السلامة النووية، ومن هذا المنطلق، تستمر الإمارات العربية المتحدة في التزامها بالخطة المعتمدة من الوكالة بشأن السلامة النووية، وتواصل إحراز تقدم في برنامجها السلمي للطاقة النووية، وطبقت دولة الإمارات الدروس الأولية المستفادة من حادثة فوكوشيما، وتم اتخاذ إجراءات فورية، والقيام بتقييم شامل لإجراءات السلامة في المفاعلات قيد الإنشاء في محطة براكة النووية. ويتطلع وفد بلدي للاستفادة من تقرير الدروس المستفادة من حادثة فوكوشيما عند إصداره.

وتواصل دولة الإمارات دعم عمل الوكالة من خلال المشاركة في اللجان المختصة في مختلف المجالات، بالإضافة إلى استضافة عدة بعثات تقييمية من الوكالة لتعزيز بنيتها التحتية للسلامة النووية، ونظرا لما يوليه بلدي من أهمية لبعثات التقييم التي تقوم بها الوكالة، فإنه يشجع بدوره الدول الأعضاء على الاستفادة من خدمات التقييم هذه لتعزيز البنية التحتية النووية.

كما وقّع بلدي في عام ٢٠١٣ خطة عمل متكاملة مع الوكالة لتنسيق الدعم التقني الذي تقدمه الوكالة، والذي عزز من مهارات وخبرات مشاركي الدولة في مجالات عديدة كالطاقة النووية والصحة والزراعة وغيرها.

ونظرا للأهمية التي يوليها بلدي للصكوك الدولية في مجال السلامة النووية، استضافت أبو ظبي في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ المؤتمر الدولي بشأن سلامة وأمن المصادر المشعة حيث تزامن المؤتمر مع الذكرى السنوية العاشرة لمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها. وقد أبرز المؤتمر التقدم الكبير الذي أحرز في جميع أنحاء العالم لتنفيذ أحكام المدونة إلى جانب الصكوك الدولية. وقد أيدت دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل رسمي هذه المدونة والملحق الارشادي حول استيراد وتصدير المصادر المشعة، وقدمت تقريرها الوطني المتعلق بتنفيذ المدونة.

أما في نطاق المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، فقد قام بلدي في عام ٢٠١٢ بالانضمام إلى بروتوكول عام ١٩٩٧ لتعديل اتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، والبروتوكول المشترك المتعلق بتطبيق اتفاقية فيينا واتفاقية باريس. كما قامت دولة الإمارات مؤخرا بالتصديق على اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية، إيماناً منها بأهمية وضع إطار دولي متجانس للتعويض النووي.

لقد اتخذت دولة الإمارات مواقف واضحة من قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار، انطلاقا من الاعتقاد الراسخ بأهميتها لتحقيق أهداف الأمن والسلم الدوليين. كما يؤمن بلدي بأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية يتطلب الشفافية والوفاء بالتزامات حظر الانتشار، ولذلك يشكل الانضمام والتنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال نزع السلاح وحظر الانتشار، أهمية قصوى. ومن هذا المنطلق تدعم دولة الإمارات جهود الوكالة في تعزيز نظام الضمانات بشكل يضمن التحقق الكامل من الاستخدام السلمي الحصري للأنشطة النووي، وتدعو الدول التي لا تزال ملفاتها النووية عالقة إلى التعاون الكامل مع الوكالة، على نحو يتيح للوكالة التحقق من الطابع السلمي الحصري واستبعاد أي ابعاد عسكرية محتملة.

إن عدم انعقاد المؤتمر الذي أعلن عنه في مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة حظر الانتشار حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢، يشكل

خيبة أمل لبلدان المنطقة، وندعو من خلال هذا المنبر لعقد هذا المؤتمر بأسرع وقت، ودولة الإمارات مستمرة في دعم جهود ميسّر المؤتمر، والدول المودعة لعقد المؤتمر حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أؤكد استعداد وفد بلدي للتعاون الكامل مع الوكالة والدول الأعضاء لتعزيز دور الوكالة المحوري، ولضمان استفادة الدول من الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه الشامل والزاخر بالمعلومات للتقرير السنوي للوكالة (انظر A/69/255)، الذي يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

إن ماليزيا تؤكد أن مبدأ الحق السيادي في استخدام الطاقة النووية يقترن بالالتزام بضمان استخدامها بطريقة سليمة وآمنة وسلمية. ولا نزال ملتزمين تماما بدعم وكالة الطاقة الذرية والعمل معها، ومع باقي الدول الأعضاء في الوكالة، وضمان حق البلدان في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وفي الوقت نفسه ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية، وتوفير السلامة والأمن بشكل كامل. وتدرك ماليزيا تماما الحاجة إلى التوقيع والتصديق أو الانضمام للصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة، الرامية إلى ضمان الاستخدام السلمي، الآمن والمأمون للطاقة النووية. إننا بصدد إصلاح إطارنا التنظيمي، ونعكف حاليا على مراجعة التشريعات ذات الصلة لكي نتمكن من سن قانون نووي شامل.

ويمثل التعاون الإقليمي أيضا جانبا أساسيا بالنسبة لماليزيا، فيما يخص جهودنا الرامية لتعزيز الرقابة التنظيمية النووية. كما تواصل ماليزيا المشاركة بنشاط في أنشطة شبكة الهيئات التنظيمية أو السلطات ذات الصلة في المجال النووي، التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، من أجل ضمان التنفيذ الناجح لخطة عمل الشبكة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

تدعم ماليزيا أيضا مبادرات المشروع الدولي للمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية التابع للوكالة، والذي يهدف إلى ضمان إتاحة الطاقة النووية للإسهام في تلبية احتياجات الطاقة في القرن الحادي والعشرين بطريقة مستدامة. ويعترف وفد بلدي كذلك بجهود الوكالة التي بذلتها في مجال نشر خطة عمل المشروع للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وستشارك ماليزيا بنشاط في أنشطة المشروع، تماشيا مع هذه الخطة التي مدتها عامان.

وقد أكدت ماليزيا دائما الدور المحوري للوكالة في مجال الأمن النووي الدولي. ونعترف أيضا بالوكالة باعتبارها المنظمة الدولية الوحيدة التي لديها القدرة على معالجة الجوانب السياسية والتقنية والتنظيمية للأمن النووي. وفي هذا الصدد، فإننا نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة لتعزيز نظام السلامة النووية، وتنفيذ خطة عملها للأمان النووي. ونحن نتطلع أيضا إلى وضع الصيغة النهائية للتقرير الشامل للوكالة بشأن حادث محطة فوكوشيما داييتشي لتوليد الطاقة النووية.

ومن جانبنا، فقد أنشأنا نظامنا الخاص بالأمن النووي الوطني، من خلال اتخاذ تدابير مختلفة. وكدولة رئيسية في مجال التجارة، فإننا نركز أيضا على تعزيز قدرات الكشف في موانئنا الرئيسية للدخول، والحدود الدولية. كما نشكر وكالة الطاقة الذرية على توفير الخبرات لمراجعة خطتنا المتكاملة لدعم الأمن النووي، التي أسهمت في تعزيز البنية التحتية وتنمية القدرات البشرية في ماليزيا. وبوصف ماليزيا مركز دعم إقليمي في مجال الأمن النووي، فمن دواعي سرورها مواصلة

تعاونها مع الوكالة فيما يخص نشر أفضل الممارسات وتبادل الخبرات داخل المنطقة.

وما فتئ وفد بلدي يولي اهتماماً كبيراً بالاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية في مجال الزراعة والتكنولوجيا الحيوية والصناعة والبيئة والتطبيقات الطبية. وفي هذا السياق، فإننا نعتبر البحث والتطوير وتبادل المعارف هي مفاتيح الدول الأعضاء للتنمية الناجحة والمستدامة للتكنولوجيا النووية. لذلك، فإننا ندرك المكاسب الكبيرة التي يمكن أن تتحقق من خلال المشاريع الجاري تنفيذها في إطار البرامج البحثية المنسقة للوكالة. وقد استفاد العلماء والباحثون الماليزيون كثيراً من التدريب العملي والبحوث في مختبرات العلوم النووية وتطبيقاتها في سايبرسدورف، النمسا. ولذلك، فإن وفد بلدي ممتن لتقدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدعوة خبير ماليزي للمشاركة في مرحلة التخطيط لمشروع تجديد مختبرات الوكالة الخاصة بالتطبيقات النووية.

ويصادف هذا العام أيضاً الذكرى السنوية الخمسين للتعاون بين الوكالة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من خلال الشعبة المشتركة بين المنظمة والوكالة لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة. وخلال الاحتفال بتلك الذكرى التاريخية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في فيينا، مُنحت الوكالة النووية الماليزية جائزة الإنجاز تقديراً لنجاحاتها ونهوضها بتطبيقات التوليد بالطفرة الوراثية. فمن خلال استخدام التطبيقات النووية التي تشمل تعريض البذور للإشعاع، استطاع العلماء الماليزيون توليد الصفات المرغوبة في النباتات، مثل مقاومة الأمراض والنضوج المبكر وتحسين المحتوى التغذوي. وشراكتنا مع كل من الوكالة والمنظمة أدت أيضاً إلى إحراز تقدم في مجال الإنتاج الحيواني والصحة، واتسع نطاقها لتشمل مجالات إدارة التربة والمياه والمكون التغذوي للمحاصيل من الأغذية والزراعة. وثمة آفاق واسعة لهذا التعاون المشهود بين الوكالتين وإحدى الدول الأعضاء، والذي يمكن عن طريقه مواجهة التحديات التنموية العالمية من خلال التطبيقات المدنية للتكنولوجيا النووية. وماليزيا يسرها أن تعمل مع الوكالة والمنظمة في إيجاد حلول لتلك التحديات.

وفيما يتعلق ببرنامج الوكالة للتعاون التقني، تؤكد ماليزيا مرة أخرى دعمها القوي لهذا الإطار البالغ الأهمية. ويتمثل موقفنا بهذا الشأن في ضرورة أن يقوم هذا التعاون على احتياجات الدول الأعضاء وطلباتها. وينبغي أن تستمر صياغة البرنامج وتنفيذه وفقاً للمبادئ التوجيهية للوكالة فضلا عن المقررات والقرارات التي تصدر عن أجهزة صنع السياسة في الوكالة. وماليزيا ترى أنه ينبغي تخصيص موارد كافية لبرنامج الوكالة للتعاون التقني للتأكد من أن جميع الأنشطة المرسومة يمكن تنفيذها بفعالية وكفاءة. ويرحب وفدي بتقرير الفريق العامل التقني المعني بتمويل أنشطة الوكالة، المنبثق عن الاجتماع التقني الذي عقد في الفترة من ٤ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠١٤ بشأن قضايا الساعة في تطوير البنية التحتية للطاقة النووية. ونأمل أن تنفذ توصيات الفريق العامل بنجاح بغية إتاحة التمويل الكافي والمضمون والذي يمكن التنبؤ به لبرنامج التعاون التقني.

وماليزيا تؤكد مرة أخرى تنفيذها المستمر والنشط للمشاريع الوطنية للتعاون التقني وللمشاريع الإقليمية والأقاليمية للتعاون التقني في إطار الدورة الحالية. ونواصل التعاون مع الوكالة بشكل وثيق لضمان التمويل الكافي لجميع أنشطة المشروع. وأسهمنا أيضا بتقديم التدريب والخبرة والمساهمات العينية للدول الأعضاء الأخرى. وماليزيا مستعدة كذلك لتقديم المساعدة في مجال تنمية القدرات البشرية للبلدان الأخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلدي يشعر بالامتنان للثقة التي طالما أولتها الوكالة لماليزيا والتي اعترفت بها بأن عهدت إلى ماليزيا باستضافة دورة

الدراسات العليا في مجال الحماية من الإشعاع وأمان المصادر المشعة، وهي حالياً في دورتها الحادية عشرة.

وتؤكد ماليزيا مجدداً إيمانها بتعزيز العضوية في الوكالة وتحقيق عالميتها، مما يساعدها على الاضطلاع بولايتها بفعالية. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بجزر القمر وجيبوتي وغيانا وفانواتو كدول أعضاء جدد في الوكالة. ومع تنامي العضوية في الوكالة، يتزايد أيضا الطلب على خدماتها. وسيكون لذلك آثاره على التحديات المالية الحالية التي تواجهها الوكالة والدول الأعضاء فيها أيضا. وفي هذا الصدد، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على دعم ماليزيا القوي لعمل الوكالة. ونأمل أن تستمر الدول الأعضاء في تقديم الدعم للوكالة الذي تستحقه تماماً.

السيد نيازلييف (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقديم التقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠١٣ (انظر A/69/255) وعلى بيانه الذي تضمن معلومات إضافية عن التطورات الرئيسية في أنشطة الوكالة خلال عام ٢٠١٤. ويعرض التقرير إنجازات الوكالة والتحديات التي ستواجهها في السنوات القادمة. ونحن نتفق تماماً مع المدير العام أمانو الذي قال في ٢٢ أيلول/سبتمبر، خلال الدورة الثامنة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة: ”إن أثر عملنا في الحياة اليومية للملايين من البشر في شتى أنحاء العالم غير عادي“.

إن دور الوكالة شديد الأهمية في مساعدة البلدان النامية في استخدام التكنولوجيا النووية في مجالات مثل الصحة والغذاء والزراعة. وما من شك في أن النمو المستمر في استخدام الطاقة النووية يتطلب اهتمام الوكالة ومواردها كذلك. كما أنها تؤدي دوراً أساسياً في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية، باستخدام آليتها الفريدة من نوعها للتحقق. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال برنامج التعاون التقني، تساعد الوكالة الدول الأعضاء فيها على بناء وتعزيز وحفظ قدراتها في مجال الاستخدام الآمن والسلمي والمأمون للتكنولوجيا النووية في دعم التنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة. ونحن ندعم تماماً أنشطة الوكالة تلك.

ومن دواعي سروري، في هذه المناسبة، أن أرحب ترحيباً حاراً باتحاد جزر القمر وجيبوتي وغيانا وفانواتو كأعضاء جدد في الوكالة. وإننا نؤيد تعزيز عضوية الوكالة وعالميتها. ويأمل وفد بلدي أن يكون المؤتمر الدولي الرفيع المستوى القادم للوكالة بشأن الأمان النووي، الذي يعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، فرصة هامة لاستعراض التقدم المحرز ورسم خريطة العمل في المستقبل.

(تكلم بالروسية)

أصبحت جمهورية قيرغيزستان عضواً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠٠٣، على أساس فهمنا أن التكنولوجيات النووية تشكل عنصراً هاماً في سياسة الدولة في مجال العلم والتكنولوجيا، وأنها يمكن أن تيسر التطور التكنولوجي والاقتصادي للبلد.

وفي عام ٢٠٠٦، اعتمدت حكومة جمهورية قيرغيزستان والوكالة برنامجاً للتعاون التقني يستهدف ضمان الحماية من الإشعاع وتوفير الأمان وإرساء قواعد تنظيمية وبنية تحتية فعالة وفقا للالتزامات الدولية للبلد. وثمة عنصر هام من عناصر البرنامج يتمثل في تنفيذ البرامج الدولية والإقليمية في مجال الرصد الإشعاعي وتحديث الطب وتطبيق العلاج بالإشعاع واستخدامه وتعزيز قدرة مؤسسات الدولة. وبغية زيادة مستوى التنسيق في العمل على إعداد وتنفيذ برامج الوكالة ومشاريعها في عام ٢٠١٣، عينت حكومة جمهورية قيرغيزستان منسقاً وطنياً للتعاون التقني مع الوكالة. وخلال الفترة من ٨ إلى ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، استقبلت مدينة بيشكيك وفداً من الوكالة بقيادة مدير شعبة أوروبا. ونأمل أن

تساعد تلك الجهود على حل المسائل ذات الصلة بشأن تنسيق الإجراءات، وأن يتسنى لنا تقييم فعالية المشاريع الحالية وتحديد مجالات جديدة للتعاون.

وجمهورية قيرغيزستان تؤيد القرار GC (58)/RES/10 المتخذ خلال الدورة الثامنة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة بشأن "تدابير تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمان النووي والأمان الإشعاعي وأمان النقل وأمان النفايات". ويشجع القرار الوكالة على أن تواصل أنشطتها ذات الصلة بأمان التخلص الجيولوجي من النفايات المشعة.

ونعرب عن تقديرنا للدول والمنظمات الإقليمية والدولية المانحة والمؤسسات المالية، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تقدم المساعدة في حل المسائل المرتبطة بمواقع نفايات اليورانيوم في وسط آسيا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، عقد – بدعم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية – اجتماع تقني لفريق التنسيق المعني بمواقع إنتاج اليورانيوم الموروثة في تشولبون – آتا في قيرغيزستان. وناقش الاجتماع المشاكل المتعلقة بالتعاون بين الجهات المانحة الدولية وسلطات الدولة.

ومع ذلك، ما زالت المشكلة قائمة بالرغم من الجهود المبذولة للتغلب على تلك المسائل. ويزداد الوضع سوءا بسبب تعرّض الكثير من النفايات لخطر الانهيارات الأرضية وتدفقات الحطام نظرا لأنها تقع في مناطق زلزالية نشطة بالقرب من شواطئ بعض الأنهار الرئيسية العابرة للحدود في المنطقة. وندعو إلى زيادة المساعدة التي تقدمها الوكالة إلى جمهورية قيرغيزستان في التصدي لمشكلة النفايات المشعة والسامة وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي بشأن دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى (القرار ٦٨/٢١٨)، المعتمد بمبادرة من جمهورية قيرغيزستان.

وتدعم جمهورية قيرغيزستان بقوة جهود الوكالة الدولية الرامية إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على استخدام التكنولوجيا النووية في المجال الطبي. ونعرب عن تقديرنا للمساعدة المقدمة إلى البلدان النامية لتمكينها من الوصول إلى العلاج بواسطة الأشعة والطب النووي والفيزياء الطبية والتشخيص الشعاعي. ونود أن نشير إلى ضرورة تعزيز التعاون بين قيرغيزستان والوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الصحة. وما زال السرطان أحد الأسباب الرئيسية للوفاة في بلدنا، إذ يتوفى ما يقرب من ٣٠٠٠ شخص سنويا جراء السرطان. ويهمنا إلى حد كبير تطوير التعاون مع الوكالة والأطراف الأخرى في تطبيق التكنولوجيات النووية في مجال الطب، وخاصة لعلاج السرطان.

(تكلم بالإنكليزية)

ويمثل الالتزام بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل مبدأ أساسيا في السياسة الداخلية والخارجية لبلدي. وعليه، فقد اعتمدنا تدابير فعالة لتعزيز نظام الرقابة الوطني على الصادرات، علاوة على تعزيز الرقابة على تدفق المواد والمعدات المستخدمة في تطوير وصنع أسلحة الدمار الشامل ورصدها.

لقد صدّقت جمهورية قيرغيزستان على الاتفاقات الدولية الرئيسية بشأن عدم الانتشار. ونرى أن الضمانات الدولية والحماية المادية للمواد والمرافق النووية تمثّل خط الدفاع الأول ضد الإرهاب النووي. وبالتالي، تؤيد قيرغيزستان بشدة الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية بهدف تعزيز نظام الضمانات الدولية، بما في ذلك عن طريق اعتماد البروتوكول الإضافي بوصفه معيارا للضمانات. ونرحب بالتدابير العملية المحددة في البيانات الصادرة عن مؤتمرات قمة الأمن النووي المعقودة في الأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤ وإدراكا تاما منها بالأخطار التي تشكّلها حيازة الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل، وقّعت جمهورية قيرغيزستان على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

إن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) صك قانوني وسياسي دولي بالغ الأهمية وينطوي على إمكانية حقيقية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتواصل جمهورية قيرغيزستان اتخاذ التدابير على نحو مستمر بهدف تنفيذ ذلك القرار بصورة فعالة. وقدمت في عام ٢٠١٣ خطة عملها الوطنية بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ويمثّل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أحد النُهج الواعدة لنزع السلاح وعدم الانتشار. وتعتز جمهورية قيرغيزستان بدخول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى لعام ٢٠٠٩ حيز النفاذ. ونرحب بتوقيع الدول النووية على البروتوكول الإضافي لهذه المعاهدة بشأن الضمانات الأمنية السلبية في ٦ أيار/مايو ٢٠١٤. وأعلنت الجمهورية الفرنسية تصديقها على البروتوكول قبل بضعة أيام، ونحث بقية الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وجمهورية قيرغيزستان هي الدولة الوديع للبروتوكول، وهي على استعداد للاضطلاع بتلك المهام بكل صدق.

وتؤيد جمهورية قيرغيزستان تماما عمل الوكالة ومهمتها، وستواصل التعاون معها بصورة نشطة. ونحن ملتزمون تماما بعمل الوكالة نحو الاستخدام السلمي للطاقة النووية على نحو يتسم بالسلامة والأمان لصالح التنمية البشرية والمجتمع العالمي.

السيد زيندر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لقد كانت السنة الماضية هامة للغاية بالنسبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي سنة تغلبت فيها على العديد من التحديات. ولا تزال هناك تحديات أخرى لا تقل أهمية يتعين التصدي لها في المستقبل. وتود سويسرا أن تركز على ثلاثة منها.

أولا، ترحب سويسرا بعقد الاجتماع الاستعراضي السادس للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، الذي نظمته الوكالة في نيسان/أبريل ٢٠١٤، والذي اقترحنا فيه إدخال تعديل على الاتفاقية الرامية إلى تعزيز سلامة المفاعلات النووية الجديدة والقديمة. وقررت الدول الأطراف أن تنظم مؤتمرا دبلوماسيا في شباط/فبراير ٢٠١٥ لمناقشة ذلك التعديل.

وسويسرا مدركة للمسائل الهامة ذات الصلة بتعديلها المقترح. وعليه، فقد أعلنا عن استعدادنا للعمل على النص المقترح بهدف التوصل إلى صياغة تحظى بتوافق الآراء. وفي الواقع، فإن من المتوقع أن يتيح المؤتمر المقرر عقده في شباط/فبراير – بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على حادث فوكوشيما – فرصة فريدة من نوعها يجب علينا ألا نضيعها، لاستعادة ثقة الجمهور في سلامة الطاقة النووية وفي الصكوك المتعددة الأطراف المنشأة لذلك الغرض.

وفيما يتعلق بمسألة الضمانات، تعرب سويسرا عن تقديرها الخاص للعمل الذي اضطلعت به الوكالة على مدى السنوات الماضية بشأن تنفيذ الضمانات على مستوى الدولة، وعلى نوعية الحوار الذي أجرته. ومن المهم بالنسبة لنا أن مفهوم مستوى الدولة قد أدى إلى إدخال تحسينات من حيث التكاليف وتخفيض حجم العمل. وتشدد سويسرا بشكل خاص على أن تلك التحسينات ليس مقصودا منها أن تعود بالنفع على الوكالة الدولية، بل أن تحقق مصلحة الدولة المعنية أيضا.

وتود سويسرا أن تنوه أيضا بالتعاون بين الوكالة وإيران منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وفي وقت تدخل فيه المسألة الإيرانية مرحلة حرجة، تهيب سويسرا بالوكالة وإيران معا مواصلة تعزيز تعاونهما من أجل تيسير تنفيذ الحل الدبلوماسي بما يرضي جميع الأطراف.

وفي حين تتحمل فرادى الدول المسؤولية عن أمنها النووي، فإن من المهم أيضا أن تتصدى جميع الدول لذلك الموضوع على الصعيد الدولي. وتحقيقا لتلك الغاية، تدعو سويسرا جميع الدول التي لم تصدق بعد على تعديل عام

٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ومدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، أو على الأقل قبل مؤتمر قمة الأمن النووي، المقرر عقده في واشنطن العاصمة في عام ٢٠١٦. علاوة على ذلك، وتحقيقا لهدف الأمن النووي بطريقة شاملة وموثوق بها، ينبغي العمل على تعزيز أمن جميع المواد النووية، سواء أكانت لغرض عسكري أم للاستخدامات المدنية.

وترحب سويسرا بقرار الوكالة الداعي إلى عقد مؤتمر بشأن الأمن النووي في عام ٢٠١٦ وتلاحظ أن الوكالة – في السياق الدولي – هي المؤسسة الوحيدة المعترف بها من جانب جميع الدول للاضطلاع بهذا الدور.

السيدة ناتيبيداد (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): تؤكد الفلبين أن تكرر التأكيد على التزامها بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتحقيق أهدافها. ونرحب بتقرير الوكالة (انظر A/69/255) والطريقة المتوازنة التي تسعى بها إلى تنفيذ أهدافها. وترحب الفلبين بانضمام اتحاد جزر القمر، وجمهورية جيبوتي، وجمهورية غيانا التعاونية، وجمهورية فانواتو إلى الوكالة.

وترى الفلبين أن الوكالة ما تزال تضطلع بدور حيوي في تمكين البلدان النامية – مثل بلدنا – في استخدام العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، علاوة على استخدامهما في صون السلم والأمن الدوليين. وبصفتها رئيسة لمجموعة الـ ٧٧ والصين، فرع حركة عدم الانحياز في فيينا، قدمت الفلبين مشاريع قرارات باسم المجموعة بشأن تعزيز أنشطة التعاون التقني للوكالة وأنشطتها في مجال العلم والتكنولوجيا وتطبيقاتهما.

ولا ريب أن الفلبين قد استفادت من شراكتنا القوية مع الوكالة. ونحن ممتنون للدعم القيّم الذي تقدمه إلينا الوكالة عبر مختلف اتفاقات تعاوننا التقني. ويسرنا أن نبلغكم بأن مشروع الشعاع الإلكتروني في بلدنا، الذي بدأ في عام ٢٠٠٩ بمساعدة في التمويل من قبل الوكالة والحكومة الفلبينية، من المقرر افتتاحه في كانون الأول/ديسمبر.

ومن شأن هذا المشروع تحسين القدرة التنافسية لصناعتنا من خلال إتاحة تطبيقات جديدة لتصنيع منتجات جديدة، ومن خلال تحسين نوعية المواد الصناعية. وفي حالتنا، فإن الحجر الصحي الذي يقتضيه العلاج الجديد لمكافحة سوسة لب المانغو، باستخدام أشعة غاما والذي استحدثه معهد البحوث النووية الفلبيني، سيعزز القدرة التنافسية التصديرية للمانغو الفلبينية الكبيرة.

كما يستفيد مرفق مولدات التكنيتيوم –٩٩ م لدينا من المساعدات التقنية والمالية التي تقدمها الوكالة. فقد حصل على ترخيص العمل وسيكون جاهزا بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ومن المتوقع أن يخفض مرفق المولدات من تكاليف إجراءات المستشفيات بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل، مما سيجعل الاختبارات التشخيصية أسرع وأيسر منالا بما يمكن شريحة أكبر من السكان من الاستفادة منها.

وفيما يتعلق بتحسين إمكانية الوصول إلى مياه الشرب النظيفة والمأمونة، تضطلع الفلبين بدور رائد باعتبارها أحد ثلاثة بلدان رائدة مشاركة في مشروع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز توافر المياه، والذي يهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية من أجل تقييم مدى توافر الموارد المائية وجودتها واستدامتها.

وتعيد الفلبين تأكيد التزامها القوي بتحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بطريقة شاملة. ونرى أنه ينبغي إحراز نفس القدر من التقدم بشأن جميع الركائز الثلاث للمعاهدة، وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونتطلع إلى المؤتمر

الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ الذي سيسمح لنا باستعراض وتقييم التقدم المحرز ورسم سبل المضي قدما.

وتؤيد الفلبين بقوة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كطريقة للإسهام في تحقيق السلام والأمن العالميين وبلوغ الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي. وتحقيقا لذلك الغرض، أنشأت رابطة أمم جنوب شرق آسيا منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونحن ملتزمون بمواصلة حوارنا مع الدول الحائزة للأسلحة النووية لمعالجة الشواغل المتعلقة بتحفظاتها المقترحة على البروتوكول الملحق بالمعاهدة. ولذلك، فإننا نرحب باجتماع العمل الذي عقد بين الدول الأعضاء في الرابطة والدول الحائزة للأسلحة النووية على هامش دورة اللجنة الأولى. وتتطلع الفلبين إلى أن توقع الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكول وأن تصدق عليه دون تحفظات.

وخارج منطقتنا، تهتم الفلبين اهتماما خاصا بإقامة سلام دائم في الشرق الأوسط. وندعو مرة أخرى إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، حتى قبل عقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥. ونرى أن عقد ذلك المؤتمر بشأن الشرق الأوسط سيوفر زخما إيجابيا للمؤتمر الاستعراضي. كما توفر المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية هذا الزخم الضروري. ونحث جميع الدول على المشاركة في تلك المناقشات، لا سيما في المؤتمر القادم في فيينا في كانون الأول/ديسمبر.

ونحن إذ نسعى إلى تحقيق هدفنا المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، فمن المهم بالقدر نفسه ضمان سلامة المواد والمرافق النووية الموجودة وأمنها. ولذلك، تدعم الفلبين عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز نظام الأمان النووي العالمي من خلال التنفيذ الكفء والفعال للصكوك القانونية الدولية، ووضع معايير السلامة، وتعزيز الهياكل الأساسية الوطنية للسلامة، وتنسيق آليات التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ على المستوى الدولي، ونشر ثقافة الأمان النووي. وفي ذلك الصدد، شاركت الفلبين في تقديم القرار الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة الدولية بشأن تدابير تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالأمان النووي والإشعاعي وأمان النقل والنفايات.

وفيما يتعلق بالأمان النووي، تؤيد الفلبين مواصلة تنفيذ خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي وترحب بالتقدم المحرز بالتعاون الكامل من الدول الأعضاء، ولا سيما في تقييم الأمان في جميع أنحاء العالم.

ونشعر بالارتياح على وجه التحديد إزاء التقدم المحرز في تقييمات الأمان التي تُجرى لمحطات الطاقة النووية وما تقدمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خدمات استعراض الأقران والتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ. وإسهاما منا في هذا المجال، ستستضيف الفلبين حلقة عمل وطنية بشأن نظم إدارة معلومات الأمن النووي في الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

كما يتطلع بلدي إلى عقد اجتماع لاستعراض الخطة المتكاملة لدعم الأمن النووي في مانيلا في نهاية هذا الشهر، والذي سيركز على المساعدة التي تقدمها الوكالة في إنشاء المركز الوطني لدعم الأمن النووي.

وتطلب الفلبين أيضا إيفاد بعثة من الخدمة الاستشارية الدولية للأمن النووي تركز على الأمن النووي في المناسبات العامة الرئيسية بغية مساعدة الحكومة في التحضير لاجتماع رؤساء دول وحكومات منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ الذي سيعقد في الفلبين في أواخر عام ٢٠١٥.

وما كانت الإنجازات التي حققناها في مختلف جوانب الأمن النووي لتتحقق بدون الدعم المقدم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وشركائنا من الدول والاتحاد الأوروبي والمنظمات الأخرى. وينبع التزامنا بتعزيز الأمن النووي من وعينا بأن الأمن النووي، إلى جانب السلامة النووية، جزء لا يتجزأ من استمرار تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتمتع بفوائدها.

وفيما يتعلق بالضمانات النووية، انضمت الفلبين إلى أكثر من ٦٠ من الدول الأعضاء في المشاركة في تقديم قرار المؤتمر العام المعنون "تنفيذ اتفاق الضمانات المبرم بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية"، الذي يدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن إجراء تجارب نووية أخرى عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي ملاحظة أخيرة، تحرص الفلبين على مواصلة توطيد الشراكة والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في السنوات المقبلة.

السيدة نغوين فونغ نغا (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أتوجه بالشكر للسيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه الشامل للتقرير السنوي للوكالة (انظر A/69/255). وتثني فييت نام على الوكالة لما حققته من إنجازات بشأن جميع الركائز الثلاث لولايتها، وهي العلم والتكنولوجيا، والسلامة والأمن، والضمانات والتحقق.

وتؤيد فييت نام الاستخدام السلمي للطاقة والتكنولوجيا النووية لأغراض التنمية تماشيا مع الالتزامات الدولية. ونشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة، في جملة أمور، لتقديم المساعدة لأكثر من ٣٠ بلدا، بما في ذلك فييت نام، في إعداد البنية التحتية اللازمة لاستخدام الكهرباء النووية في مزيج الطاقة لديها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور هام في مساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي الإسهام في إعداد أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال برنامجها للتعاون التقني وأنشطتها المختلفة المتعلقة بالتطبيقات النووية.

وتقدم فييت نام دعمها الكامل للدور الحاسم الذي تضطلع به الوكالة في مجال الأمان والأمن النوويين. ونقدر التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي.

وتساعد الوكالة، من خلال عدد من الآليات، الدول الأعضاء في تعزيز البرامج الوطنية للأمان النووي. فخلال عام ٢٠١٣، نظمت الوكالة ٨٨ مناسبة تدريبية تشمل جميع جوانب الأمن النووي، بمشاركة أكثر من ٢٠٠٠ شخص، من خلال شبكتها الدولية للتعليم في ميدان الأمن النووي.

وتنوه فييت نام بالجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة في مجال التحقق والضمانات النوويين. وبينما يستمر إحراز تقدم في تنفيذ اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية، يسعدنا أن نشهد دخول اتفاقي ضمانات شاملة آخرين وأربعة بروتوكولات إضافية حيز النفاذ. ونحن على ثقة بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية – وهي منظمة دولية فريدة ذات خبرة في جميع جوانب الطاقة النووية – ستواصل الاضطلاع بدور رائد في تشكيل عالم أكثر أمنا.

وتقدر فييت نام الجهود الواسعة النطاق التي تبذلها الوكالة في مجال التعاون التقني والدعم على مدى السنوات الماضية. وما فتئت الوكالة منذ عام ٢٠٠٠ تساعد فييت نام في تنفيذ ما يزيد على ٢٠٠ مشروع للتعاون التقني على الصعد الوطنية والإقليمية والأقاليمية، بمبلغ إجمالي يزيد على ١٥ مليون دولار. وقد استفاد أكثر من ١٢٠٠ عالم وفني من فييت نام من مختلف البرامج التدريبية. ونلاحظ مع الارتياح أنه في إطار البرنامجي القطري للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، حقق التعاون

بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفييت نام نتائج مثمرة في المجالات الرئيسية للهياكل الأساسية للطاقة النووية والأمان النووي والرعاية الصحية والتطبيقات الصناعية وحماية البيئة.

أعدت فييت نام في عام ٢٠١٣ بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية دراستي جدوى لموقعين لإقامة أول محطة نووية لتوليد الكهرباء. ويعترف على نطاق واسع بالتزام فييت نام القوي بالاستخدام السلمي للطاقة النووية والتكنولوجيا النووية، وبتنفيذ برامجها للطاقة النووية وفقا لأعلى معايير السلامة. إن المدير العام أمانو خلال زيارته إلى فييت نام في كانون الثاني/يناير، أعرب عن بالغ تقديره للأعمال التحضيرية لفييت نام للبدء في برنامجها الوطني للطاقة النووية.

وبوصفنا رئيس مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، قدمنا إسهامات فعالة، بطريقة متوازنة وبناءة، من أجل تحقيق أهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومهامها. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن خالص تقديره لجميع الدول الأعضاء والشركاء الدوليين والوكالة الدولية للطاقة الذرية على دعمهم القيم وتعاونهم في الاضطلاع بمسؤولياتنا.

وأخيرا، يسر فييت نام المشاركة في تقديم مشروع القرار المعروض علينا اليوم، المعنون ”تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية“ (A/69/L.7)

السيد دي أغوبار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وفد سلوفاكيا على عرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/69/L.7، الذي يسر البرازيل المشاركة في تقديمه. وترحب البرازيل بالمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يوكيا أمانو، وتشكره على إحاطته الإعلامية.

تواصل البرازيل دعم الجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز كفاءة الضمانات وفعاليتها، في تقيد صارم بالصكوك القانونية ذات الصلة المبرمة بين الدول الأعضاء والوكالة، مع الأخذ في الاعتبار التمييز اللازم بين الالتزامات القانونية والالتزامات الطوعية، مثل البروتوكول الإضافي.

وقد رحب المؤتمر العام للوكالة في القرار GC(58)/RES/14 الذي اتخذه في عام ٢٠١٤ والمعنون ”تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها“، بتأييد من البرازيل، بالإيضاحات والمعلومات الإضافية التي قدمها المدير العام في الوثيقة التكميلية بشأن ما يسمى مفهوم مستوى الدولة. ورحب المؤتمر العام على نحو خاص بالتأكيدات الهامة الواردة في الوثيقة وفي البيانين اللذين أدلى بهما المدير العام والأمانة.

ومن بين تلك التأكيدات، أود أن أبرز ما يلي: لن ينطوي مفهوم مستوى الدولة على مزيد من الحقوق أو الالتزامات بموجب اتفاقات الضمانات ذات الصلة؛ وسيطبق مفهوم مستوى الدولة على جميع الدول التي أبرمت اتفاقات ضمانات؛ إن مفهوم مستوى الدولة ليس بديلا عن البروتوكول الإضافي، كما أنه ليس سبيلا لحصول الوكالة على المعلومات من أي دولة من دون بروتوكول إضافي ساري المفعول على النحو المنصوص عليه في ذلك الصك؛ ولن يستمر تنفيذ إجراءات البروتوكول الإضافي إلا في الدول الساري فيها بروتوكول إضافي؛ وأخيرا، لن تُطالب الدول بتقديم أي معلومات إضافية بما يتجاوز التزاماتها القانونية القائمة.

كما أشار المؤتمر العام إلى أن تطوير وتنفيذ النهج على مستوى الدولة استلتزم عملية تشاور وثيق وتنسيق مع الدولة و/أو السلطة الإقليمية. كما يتطلب موافقة الدولة المعنية على الترتيبات العملية للتنفيذ الفعال لجميع تدابير الضمانات المحددة للاستخدام الميداني إن لم تكن قائمة بالفعل.

إن وضع وثيقة تكميلية والقرارات التي اتخذها المؤتمر العام بشأن مفهوم مستوى الدولة نتج عن عملية مشاورات واجتماعات تقنية لم يسبق لها مثيل بين الدول الأعضاء والأمانة هذا العام. وبالنسبة للبرازيل، قدمت تلك العملية دينامية جديدة ومشجعة في الطريقة التي ينبغي التعامل بها مع مسائل الضمانات داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن الانفتاح والشفافية اللتين ميزتا تبادل الآراء بين الأمانة والدول الأعضاء ينبغي أن تكونا سمتين مستمرتين للتعامل الحالي والمقبل مع مسائل الضمانات في الوكالة. وترى البرازيل أن أي خطوات مقبلة متعلقة بتطوير المفهوم في ضوء الخبرة التي ستكتسبها الأمانة في السنوات المقبلة لن تكون مقبولة إلا بعد التشاور والتنسيق الوثيقين مع الدول الأعضاء، وجمع النتائج في وثيقة مستقبلية لينظر فيها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وإذ نقترب من المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، ينبغي النظر بجدية في خطوات نزع السلاح النووي بوصفها هدفا لازما للحفاظ على استمرار سلطة المعاهدة وأهميتها وسلامتها.

واضطلعت الوكالية الدولية للطاقة الذرية بأنشطة التحقق اللازمة في الماضي، سواء في الحالات القطرية أو عملا بالطلبات الواردة من الدول المهتمة الأطراف في اتفاقات نزع السلاح. وفي هذا السياق، ترحب البرازيل بأن، المؤتمر العام في قراره بشأن الضمانات لعام ٢٠١٤، أشار إلى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب أن تظل على استعداد للمساعدة في مهام التحقق في إطار اتفاقات نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة التي قد تطلب منها الدول الأطراف فيها القيام بها. ونعتقد أنه لا بد من دعم ذلك الدور ومتابعته.

كما دعت خطة العمل للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ إلى تطبيق الضمانات الأوسع نطاقا للمرافق النووية السلمية في الدول الحائزة للأسلحة النووية وأكد أن الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية ينبغي أن تطبق عالمياً حال تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وستسند إلينا مهمة النظر في تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠ في المؤتمر الاستعراضي العام المقبل.

وفيما يتعلق بالمفاوضات بشأن برنامج إيران النووي، أود أن أشدد على أنه لا بديل للحل عن طريق التفاوض السياسي بشأن تلك المسألة. وينبغي أن نسعى إلى الحفاظ على الجو الإيجابي الذي تحقق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الأمر الذي مكن من التوصل إلى الاتفاقات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع مجموعة ٥ +١ على السواء. ونكرر دعوتنا جميع الأطراف إلى مواصلة الانخراط في العمل صوب التوصل إلى حل شامل وطويل الأجل للمسألة وتطبيع تنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إيران.

وتعلق البرازيل أهمية كبيرة على التطبيقات السلمية للطاقة النووية، من توليد الطاقة، والصحة البشرية والصناعة، إلى الزراعة وحماية البيئة. ونحن مقتنعون بأن التكنولوجيا النووية ستظل مصدرا شديد الأهمية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة في المستقبل.

إن البرازيل بوصفها إحدى البلدان المستفيدة والمانحة في الوقت ذاته، تؤيد بالكامل التعزيز المستمر والتنفيذ المنتظم لبرنامج التعاون التقني التابع للوكالة. واستنادا إلى مبادرة من نائب المدير العام للوكالة، عززت البرازيل تعاونها في المجال النووي مع البلدان الناطقة باللغة البرتغالية في أفريقيا، خاصة أنغولا وموزمبيق، مع التركيز على مجالات مثل التراخيص والتطبيقات الطبية والإدارة.

ونرى أن أنشطة التعاون التقني، بخلاف كونها إحدى المبادئ القانونية الرئيسية للوكالة، تشكل أداة رئيسية لضمان الامتثال للمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية، ولذا ينبغي أن تكون محور اهتمام رئيسي للمؤتمر الاستعراضي للعام المقبل.

السيد رحمة الله (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): تعرب كازاخستان عن تقديرها العميق للسيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقرير الوكالة الشامل للغاية (انظر A/69/255). ونشيد بعمل الوكالة في جهودها الرامية إلى الاستجابة إلى الأوقات والتحديات المتغيرة والاحتياجات المحددة للدول الأعضاء.

إن كازاخستان، بوصفها عضوا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تفخر بالعمل عن كثب مع الوكالة بغية تعزيز السياسات المتعلقة بالطاقة النووية، ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فضلا عن الأمان والأمن النوويين. ونعتقد أنه من المهم مواءمة المعايير القانونية الدولية مع حقيقة وجود الدول الحائزة للأسلحة النووية بحكم الواقع، ممَّا يقتضي امتثال الدول الأطراف لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعيَّن على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تُجري بدقة اختبارات الجهد المنتظمة للمحطات النووية وأنظمة الحماية، إلى جانب اختبارات استجابة الإنقاذ السريع، عملاً بتوصيات مؤتمرات قمم الأمن النووي التي عُقِدت في واشنطن العاصمة، سيول ولاهاي.

إنَّ كازاخستان أكبر منتج ومورِّد لليورانيوم في العالم، وهي قادرة على توسيع قدراتها في صنع الوقود للاستخدامات السلمية للطاقة النووية في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وحكومة كازاخستان ماضية في إحراز تقدُّم بشأن إنشاء بنك اليورانيوم منخفض التخصيب التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وموقعه المقترَح هو محطة أولبا للصناعات المعدنية في أوست كامينوغورسك، كازاخستان. وخلال عام ٢٠١٣، تركَّز العمل على الترتيبات المالية، القانونية والتقنية، وعلى تقييم الموقع المقترَح لبنك الوقود. وبالإضافة إلى استضافة البنك، قدَّمت كازاخستان للوكالة تبرعاً قدره ١٥٠ ٠٠٠ دولار من أجل المشروع. وعلاوة على ذلك، تعمل شركتنا الوطنية للطاقة الذرية، كازأتومبروم، في هذا الصدد، بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أمَّا الآن وقد وقَّعت الدول الخمس الحائزة للسلاح النووي على بروتوكول معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، فإنه يمكن للمنطقة أن تواصل السعي إلى خفض الإرهاب النووي، تهريب الأسلحة النووية والمواد الإشعاعية والإشعاع البيئي في المنطقة. وإننا نواصل تنفيذ الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي واستضافة حلقات العمل والاجتماعات لدعم قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بغية تعزيز التدابير لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد الأخرى.

وكازاخستان، بصفتها عضواً في مجموعة مورِّدي المواد النووية ولجنة زانغر، تحتفظ بالرقابة الأكثر تشدداً على تجهيزاتها ومنشآتها لتخصيب اليورانيوم ومعالجة الوقود النووي المنضَّب. وقد صدَّقت وانضمت أيضاً إلى أربع اتفاقيات رئيسية متعلقة بالأمن النووي، وهي تستعرض مشروع قانونٍ للانضمام إلى اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية. وإننا نقوم بتفكيك مفاعلنا النووي (DN 350)، وبدعم إدارة الطاقة في الولايات المتحدة، وننفِّذ مشروعاً لتحويل مفاعل البحوث الثاني إلى مِرفق سينتج النظائر المُشعَّة من اليورانيوم منخفض التخصيب. ويرحب بلدي بالاقتراح لتعزيز الهياكل الأساسية لمركز الحوادث والحالات الطارئة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بصفته مركز التنسيق العالمي للأمن النووي والإشعاعي والأمن المتعلق بالحوادث.

وعلى الرغم من حقيقة أنَّ كازاخستان عضو رئيسي ومسؤول في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد حُرم بلدي فرصة المشاركة في أعمال الهيئات الانتخابية، بسبب القواعد

القائمة للنظام الداخلي. وإننا ندعم دعماً كاملاً الدخول المبكِّر في حيِّز التنفيذ لتعديلات المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونأمل بإيجاد حل.

وكازاخستان سعيدة باتفاقها للتعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لفترة الأعوام ٢٠١٠-٢٠١٥ في مجالات التعليم النووي، الطب والزراعة، أمان مفاعل البحوث وتطبيقات النظائر المشعة والإشعاع من أجل الأمن البشري العالمي الجماعي. ويساهم البلد بانتظام في ميزانية الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي صندوقها للتعاون التقني، وهو يقف متأهباً للوفاء بالتزاماته المالية. وبما أنَّ الأمن والأمان النوويين أساسيان جداً، فقد اختارت كازاخستان ذلك الموضوع بمثابة مسألة ذات أولوية من أجل رهانها على مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

وإننا ندعم ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية دعماً كاملاً، ونتطلع إلى جولة أخرى من التعاون الأكثر إنتاجاً بشأن المسائل الحالية والمستقبلية في التكنولوجيا النووية.

السيدة كاريانيدس (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): إنَّ أستراليا تُحيِّي المدير العام أمانو على عرض تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن إنجازات الوكالة والتحديات التي ستواجهها في السنوات المقبلة (انظر A/69/255).

ويشرِّف أستراليا أن تكون عضواً في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعضواً غير دائم في مجلس الأمن للسنتين ٢٠١٣-٢٠١٤، وهي تتعامل بجدية شديدة مع المسؤوليات التي تستتبعها تلك الأدوار. وتعلِّق أستراليا أهمية كبرى على الدور المحوري الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحسين أمان وأمن الأنشطة النووية، تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية عبْر الاستخدامات السلمية للعلم والتكنولوجيا النوويين، والتحقق من التزامات الدول في مجال عدم الانتشار.

إنَّ استراليا تدعم دعماً كاملاً حق أعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التمتع بمزايا الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وفقاً لالتزاماتها الدولية. والوكالة الدولية للطاقة الذرية تقدم مساهمة قيِّمة في التنمية الاقتصادية، الصحة البشرية والحماية البيئية. وقد شجَّعنا أنَّ المدير العام قد شكل سريعاً فرقة عمل لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على الاستجابة في ما يتعلق بتفشِّيات أمراض حيوانية المصدر، تشمل فيروس إيبولا.

ونلاحظ أنَّ الطلب العالمي على الأدوية النووية يتزايد بينما عدد من مفاعلات البحوث الرئيسية لإنتاج النظائر المشعة إمَّا أنها تُغلَق أو تدخل مرحلة صيانة مطوَّلة في السنوات القليلة المقبلة. واستجابة لذلك، توسِّع أستراليا إنتاجها من الموليبدنوم - ٩٩، الذي يُستخدَم في أكثر من ٨٠ في المائة من إجراءات الأدوية النووية. وحين يصبح مرفقنا الجديد ملائما في عام ٢٠١٦، سنكون قادرين على إنتاج ما يزيد عن ٢٠ في المائة من الطلب العالمي التقديري على النظائر المشعة الحيوية. وبالانسجام مع إنتاجنا الحالي، ستستند تلك القدرة المتزايدة بشكل كامل إلى تكنولوجيا اليورانيوم منخفض التخصيب.

وعلى جميع أعضاء الوكالة أن يعملوا معاً لتأمين نظام ضمانات فعَّال. والثقة بذلك النظام توفِّر التطمينات الضرورية بشأن الطابع السلمي للأنشطة النووية والركن الأساسي للتجارة والتعاون النوويين، والأمن والتقدم المتواصل بشأن نزع السلاح النووي. وترحب أستراليا بجهود المدير العام المستمرة لتحسين فعالية نظام الضمانات، بما في ذلك عبْر الوثيقة المكمِّلة للتقرير المتعلق بالتصور وتطوير تنفيذ الضمانات على مستوى الدولة. وأستراليا تحثّ جميع الدول التي لَّما توقِّع بعد على بروتوكول إضافي متعلق باتفاقات ضماناتها وتُدخله حيِّز التنفيذ أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، بغية زيادة فعالية نظام الضمانات إلى الحد الأقصى.

وكما ذكَّرنا المدير العام أمانو في تموز/يوليه، إنَّ اليقظة الدائمة والعمل الجماعي ضروريان لضمان الأمن النووي. ويسرنا أن نرى الوكالة تواصل تولِّي القيادة النشيطة في هذا المجال، بما في ذلك عبْر المشاركة في مؤتمر قمة الأمن النووي في لاهاي، واستضافة مؤتمر دولي متعلق بالطب الشرعي النووي هذا العام. وإننا نشجِّع الدول الأعضاء على تصديق تعديل الاتفاقية المتعلقة بالحماية المادية للمادة النووية عام ٢٠٠٥، بغية ضمان دخوله المبكِّر حيِّز التنفيذ.

وتنوِّه أستراليا بالجهود المستمرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال السلامة النووية. ونحن نتطلع إلى تقرير المدير العام بشأن أسباب وآثار حادث فوكوشيما النووي، فضلاً عن الإدماج اللاحق لخطة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمن النووي في برنامج العمل الطبيعي للوكالة.

أخيراً، إنَّ البيئة الخارجية التي تعمل فيها الوكالة شديدة الهشاشة. ويتعيَّن على الوكالة أن تحافظ على قدرتها لكي تستجيب سريعاً وبفعالية للتطورات، سواء كانت متعلقة بالأمن النووي، الحماية المادية، الانتشار النووي أو التنمية المستدامة. وستواصل أستراليا دعم جهود المدير العام لتعزيز المساهمة التي تقدمها الوكالة لترسيخ استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، وتوفير التطمينات بأنَّ جميع الأنشطة النووية هي لأغراض السلام حصرياً. وبالنظر إلى العمل الهام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يسرُّ أستراليا أن تشارك في تقديم مشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/69/L.7) وأن تؤيده.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.